أزمة النفايات: خطر داهم يستوجب حلولا جذرية (متابعة لملف المصبات البلديّة في صفاقس)

الـوجه والقفا فـي تصريحات وزيـر الخـارجية

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

جواز التلقيح الإجباري: هل سيُجبر السفراء الأجانب على التلقيح؟

التحرير ـــــ الأحد 24 ربيع الأول 1443هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 2021 م العدد 364 الثمن 1000مي ـــــ التحرير

التدخلات الخارجية: جريمة دولة هشة ووسط سياسي عفن

انقلاب العسكر في السودان

مؤتمر دعم استقرار ليبيا دعم للتدخل الأجنبي

ليسوا بحاجة إلى هرطقاتكم:

أهل تونس راسخ إيمانهم باللّه وثابت يقينهم بشرعه

في حين تكاد تشل الحياة بجملتها حيث تكاد تنعدم مظاهر التنمية، وانعدمت أفاق العمل أمام الشباب المقبل على الحياة حتى صار اليأس من إمكانية الحصول على شغل يقينا عندهم، وفتحت أمامهم مسالك إخلاء الأرض من عُمّارها على اختلاف أوجهها النظامية والسرية، وفي ظل عجز ميزانية الدولة وانخرام للميزان التجاري كارثي، وتسجيل نسبة نمو سالبة بـ8.8، أدخلت البلاد من جديد في دوامة الصراع حول المسائل الإجرائية الشكلية، وبعد أن ظل الجدل في الوسط السياسي ما بعد الثورة حول شكل النظام السياسي وأيها أكثر جدوى النظام البرلماني أم الرئاسي، تحول الجدل بعد إجراءات 25 جويلية حول «جنس» الديمقراطية أنثى هي أم ذكر: هل أن الديمقراطية يُتوصل إليها على قاعدة التمثيل النسبي أم عبر التمثيل الشعبي بعد أن تفتقت عبقرية الرئيس أستاذ الفقه الدستوري المتشبع بالفكر العلماني الغربي أن الديمقراطية الحقيقية لا يتوصل إليها إلا انطلاقا من مبدأي الديمقراطية المباشرة والبناء القاعدي، أو ما عبر عنه بالـ«بناء الديمقراطي القاعدي» أو «الهرم المقلوب». بوصفه هو المستجيب الوحيد لشعار «الشعب يريد» وأنه هو المصحح لمسار ثورة 17 ديسمبر، جبرا على رأيه لجرائم العصابات التي استولت على الحكم طيلة العشرية الماضية، لتنطلق خلفه ما سمي بالحملة التفسيرية لفكر قيس سعيد (هكذا) بدعوى بناء فكر جديد لعصر جديد تكون فيه السلطة بيد الشعب في مشهد دعائي فج ووصولي، يتوصل إليه على ركام نظام سمي بالتوافقي. وهو النظام الذي طالما عقدت له المنابر الإعلامية للإشادة بمزاياه والتبشير بثماره التي لم تكن إلا حنظلا علقما وسما زعافا تجرع «الغلابة» غصصه سنين طويلة. وكأن أهل تونس لم يكتووا بمثل هذه اللوثات حين فرض عليهم بورقيبة اشتراكيته أواخر ستينيات القرن الماضي ولما بلغ بالناس الجهد مبلغه أعلن تخليه عن اشتراكيته بمنتهى البرود ودون أن يهتز له جفن، يحدث كل ذلك لأهل تونس بعد أن عقدت حول مزايا اشتراكية بورقيبة مجالس المديح والتنويه، وبعد قيلت فيها القصائد العصماء. استبدلها بورقيبة في يوم وليلة بنقيضها: حلولا رأسمالية مكنت للرأسمال الغربي الاستعماري من خناق البلاد استعبد به العباد وامتص دماءهم بثمن بخس فعادت آلة المديح تلهج من جديد بخصال الزعيم.

أو كان أهل تونس لم يكتووا بسادية بن علي حين سلط عليهم زبانيته بعد أن تمكن، في سنين قليلة، من رقاب الناس فنصب عليهم العسس وعين الرقيب، حتى أحصى عليهم أنفاسهم ومكّن لشواذ التفكير مهمة مسخ هوية البلاد وتعميق انسلاخها عن محيطها، وفتح البلاد على مصراعيها للأعداء ينهبون خيراتها، ويحكمون قبضتهم على مستقبلها. وليجد بين من يسمون أنفسهم من النخبة من نصّب نفسه منظرا «لفكر» بن علي و يؤصل لطغيانه بداعي حماية الوطن والحفاظ على الشخصية التونسية، حتى أن من رهن رقبته وشهائده الجامعية لخدمة طغيان بن علي والذي لا تخفى من ذوي البصائر ارتهانه لأعداء الأمة. لا يستحي اليوم بعذر، معالجة الفساد المستشري اليوم، من الدعاية للعودة الى ما كانت عليه تونس أيام بن علي.

أهل تونس اليوم، وهم حملة العقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها من معالجات شرعية لكل همومهم وقضاياهم، في غنى كامل عن كل لوثة فكرية يغامر بها بعض من أسكرته الأفكار الغربية الباطلة والمنحرفة عن العقل السوي والمناقضة للفطرة السليمة، وليسوا في حاجة لمن يقامر بمستقبلهم ومصيرهم ليجرب فيهم مرة أخرى وهم سكرة الانبهار بالغرب وحضارته وقد دلت كل الشواهد على تهافتها وأنها إلى زوال. فأهل تونس باتوا يدركون يقينا حقيقة عدوهم المتمثل في نظم الكفر التي ظلت تمكر بهم بالطعن في دينهم وتصويره على أنه قاصر عن رعاية شؤونهم، وأن هذه النظم الكافرة قد استعانت عليهم بأوساط سياسية محلية ضعيفة الفهم والقدرة، ما جرأ الكفار على التهجم على أفكار الإسلام والعمل على حرف مسار الأمة من خلال استخدام هذه الأوساط السياسية لتحقيق مصالحه. ارفعوا أيديكم عن أهل تونس فليسوا في حاجة إلى شذوذ الأفكار المستجلبة من عند أعدائهم، وقد باتوا يدركون حقيقة الصراع بين الأمة الإسلامية كافة وبين الكفار شعوبا وأمما وانه صراع دائم، فيقينهم في شرع ربهم راسخ، وفيه كفاية لهم وغنى عما سواه. ويقينا لديهم أن الخير كله في شريعة الله، وأن الإسلام جاء لإصلاح الحياة في كل مجالاتها، وجعل الله عز وجل سعادة الدارين وخير الدنيا والآخرة منوطا بالتزام هذا الدين وشريعته، قال الله تعالى: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» وأيقنوا أن التزام الإسلام وإقامة شريعة الله تعني انفتاح البركات وزيادة الخيرات، قال الله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» ـ الأعراف: 96- ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «« قَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ مَطَرِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

أ. عبد الرؤوف العامري

في ظل العبث العلماني، أصبحت تونس أكثر من أي وقت مضى مرتعا للتدخلات الخارجية ومسرحا للصراعات الدولية، فقد صوت البرلمان الأوروبي يوم الخميس 21 تشرين الأول/أكتوبر على قرار بشأن الأوضاع في تونس دعا فيه إلى العودة السريعة لمؤسسات الدولة والديمقراطية واستئناف النشاط البرلماني، واحترام دستور 2014 وإعلان خارطة طريق واضحة وإعادة إطلاق حوار وطني شامل، ووضع حد للمحاكمات العسكرية للمدنيين وضمان المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع المجالات بما في ذلك الميراث.

وكانت قد سبقتها جلسة الخميس 14 تشرين الأول/أكتوبر بالكونغرس الأمريكي حيث اجتمعت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جلسة افتراضية تحت عنوان "وضع الديمقراطية في تونس والخطوات القادمة للإدارة الأمريكية تجاهها..!"، حذرت خلالها من وضع الديمقراطية في تونس وقالت إنها "مهددة وفي خطر"، دون أن ننسى الوفود الأمريكية والأوروبية التي لم تتوقف عن زيارة تونس وانتهاك السفراء الأجانب لسيادة البلاد ولقرارها السياسي.

ما كان لأرباب المكر الغربي أن يتدخلوا في الشأن الداخلي التونسي لولا ضعف الطبقة السياسية (حكاما ومعارضة) التي تعظم الغرب وتقر بهيمنته على البلاد وتستند في وجودها إليه، فعمليات التحشيد في الساحات التي يقوم بها حكام ما قبل إجراءات 25 تموز/يوليو وما بعدها، إنما هي رسائل للدوائر الغربية لكسب دعمهم في رجوع طرف أو بقاء آخر في الحكم، حتى الرئيس قيس سعيّد الذي عارض هذه التدخلات، إنما عارضها لأنها لم تكن لصالحه، فقد كان أول من فرط في سيادة البلاد عندما دعا سفراء الاتحاد الأوروبي المعتمدين بتونس في 23 شباط/فبراير 2021 وحدثهم عن عدم الاستقرار السياسي في تونس، كما طمأن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 2 تشرين الأول/أكتوبر أن حكومة جديدة ستتشكل خلال أيام وأن حوارا وطنيا سينطلق قريبا، ما يعد في الأعراف الدبلوماسية تفريطا في سيادة البلاد.

لقد كشفت هذه التدخلات نظرة الغرب لتونس على أنها محمية تابعة لنفوذه لا يجوز أن تخرج عن الخط السياسي المرسوم لها، كما كشفت أن الصراع بين الطبقة السياسية (حكاما ومعارضة) ليس سوى صراع دولي على النفوذ بأدوات محلية، لذلك فإننا في حزب التحرير لا نعني أنفسنا بهذه الطبقة السياسية سواء من كان من أتباع نظام الحماية الفرنسية أو من كان من أتباع الرعاية الإنجليزية أو الأمريكية، لأن معركتنا الحقيقية هي مع الاستعمار نفسه، ونحن نعمل على قلعه من جذوره قلعا لا يعود بعده أبدا بعملية تغيير شاملة تشمل هدم المنظومة التي فرضها علينا، وإقامة حكم راشد على أساس الإسلام، وهذا التغيير يطال الدستور والسياسات وتغيير الوسط السياسي العميل والأجهزة التي تحمي النظام.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

الكلمة الدورية للمكتب الآعلامي لحزب التحرير/ولاية تونس

تواصل ممارسة الدجل السياسي

أيها المسلمون،

أيها الصحفيون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أقدّم لكم اليوم الجمعة 29 أكتوبر 2021 كلمة المكتب الإعلامي حول المجلس الوزاري الذي انعقد البارحة لأتعرض لنقطتين:

النقطة الأولى: يواصل الرئيس قيس سعيد ممارسة الدجل السياسي، ففي الوقت الذي يؤكد على سيادة البلاد باستعراض مسائل فرعية، نجده يتغاضى عن العوامل الرئيسية لتحقيق سيادة البلاد واسترجاع قرارها السياسي.

فهل من السيادة إرسال رئيسة الحكومة نجلاء بودن للتسول على أعتاب السعودية والإمارات، وترك ثرواتنا من نفط وغاز ومعادن للدول الاستعمارية وشركاتها الناهبة.

وهل من السيادة أن تدفع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز أكثر من ملياري دينار سنويا من العملة الصعبة للشركة الاستعمارية البريطانية مقابل ما تنتجه أرضنا من الغاز.

ألا تقضي سيادة البلاد استرجاع الثروات الطبيعية من الشركات الغربية الناهبة وإعادتها للشعب التونسي الذي يعاني البؤس والفقر والشقاء وصدق فيه قول الشاعر،

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ***والماء فوق ظهورها محمول

ثم أليس من صميم السيادة مراجعة وثيقة الاستقلال التي صاغها ضابط الاستخبارات البريطانية سيسيل حوراني والرئيس الفرنسي السابق مونداس فرانس، والتي جعلت ثلث التراب التونسي تحت الوصاية الغربية ومنطقة عسكرية مغلقة لا يحق للتونسيين دخولها.

ألا تقتضي سيادة البلاد إلغاء الاتفاقيات الدولية التي عمّقت النفوذ الأجنبي وجعلت تونس مرتعا للتدخلات الخارجية ومسرحا للصراعات الدولية كالاتفاقية العسكرية التي ابرمها الرئيس قيس سعيد مع الجيش الأمريكي أفريكوم، والاتفاقية التي عقدها مع المنظمة الدولية للفرانكفونية.

أما النقطة الثانية:

فحول مشروع مرسوم الصلح الجزائي لرجال الأعمال الفاسدين من أجل إعادة جزء من أموال الشعب المنهوبة في شكل مشاريع وبنى تحتية للمناطق المهمشة.

إن هذا المرسوم، ليس سوى عملية التفاف على مطالب الناس بالتغيير الجذري، وذلك بإشغالهم بمحاربة فساد الأشخاص دون الحديث عن فساد المنظومة، فهي محاولة جديدة للالتفاف على أهداف الثورة في إسقاط المنظومة الدستورية الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله التي ثار عليها الشعب التونسي في 17 ديسمبر 2021.

لن تتحرر تونس من الهيمنة الغربية إلا بمشروع حضاري نابع من عقيدتها الإسلامية، فبالإسلام وحده يمكن القضاء على الفساد والاستبداد وإقامة العدل بين الناس وتحقيق العيش الكريم لهم.

قال تعالى: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"

الدكتور الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ولاية تونس

أزمة النفايات: خطر داهم يستوجب حلولا جذرية

(متابعة لملف المصبات البلديّة في صفاقس)

المهندس وسام الأطرش

ماذا يجري في صفاقس؟

خمسة أسابيع تمر على مدينة صفاقس، وهي غارقة في الفضلات والنفايات إلى درجة اعتبارها خطرا داهما بل جاثما على سكان المنطقة، دون أن يوجد من يتحمل مسؤولية الوصول إلى هذه الحالة الكارثية ولا من يحاسبه، حتى في عهد الجعجعة المنبعثة من قصر قرطاج.

أهالي جهة صفاقس عاشوا أوضاعا مزرية ومعاناة حقيقية على امتداد أسابيع بسبب توقّف رفع الفضلات والنّفايات، الشّيء الذي أدّى إلى تراكم "الزّبلة" في كلّ مكان، في الشّوارع والأنهج والطرقات والسّاحات بشكل أصبح يهدّد بحصول كارثة بيئية، خاصّة مع ازدياد الرّوائح الكريهة والحشرات المنبعثة من أكداس القمامة المتراكمة في كلّ مكان وتكاثر الذّباب والنّاموس. ما دفع ببعضهم إلى حرق أكداس النّفايات والقمامة مع ما نتج عن ذلك من دخان خانق.

هنا تجب الإشارة إلى أن سبب المشكل الذي أدى إلى هذه الكارثة البيئية التي باغتت جميع بلديات صفاقس، هو غلق المصب "المراقب" (وهو في الحقيقة غير مراقب) بالقنّة بجهة عقارب بشكل فجئي، من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات التي تمسكت بتاريخ غلق المصب بعقارب المحدد بتاريخ 31 ديسمبر2021 ورفضت تركيز الخانة الجديدة إلى جانب استدعاء الخبراء لتحديد الخروقات وتجاوز طاقة الاستيعاب. وهو مصب مثل عبئا ثقيلا على أهالي منطقة عقارب باعتباره ثاني أكبر مصب في البلاد، حيث صار مصدرا للتلوث البيئي وتهديدا متصاعدا لصحتهم وسلامتهم بل لحقهم في العيش.

حيال ذلك، اعتبر رئيس الدولة قيس سعيد أن ما يحصل في صفاقس جريمة، واتهم على عادته أطرافا بافتعال الأزمات للاستفادة منها ضمن لقاء له برئيسة الحكومة حول هذا الموضوع، حيث وصفهم بالحشرات واعتبر أن من يفتح المسالك للجرذان فهو من طينتهم، كما اتهم هذه الأطراف المجهولة بقطع الكهرباء والماء على بعض الأحياء في صفاقس.

هذه الأوضاع، استوجبت زيارة وزيرة البيئة ليلى الشيخاوي (المتخرجة من فرنسا والمختصة في القانون البيئي) إلى صفاقس يوم الأربعاء 27 أكتوبر 2021، استجابة لطلب الرئيس حول ضرورة التدخل العاجل لإيقاف هذا النزيف ووضع حد لهذه الأزمة.

وزير البيئة: النفايات هي الحلّ وليست المشكل...

طبعا لا يمكن تناول موضوع زيارة وزيرة البيئة إلى صفاقس وعقارب دون التعليق على الجلسة الهامة التي عقدتها وزيرة البيئة ليلى الشيخاوي في مقر ولاية صفاقس مع رؤساء بلديات الجهة ومعتمديها وممثلين عن المجتمع المدني والتي كانت عبارة على جلسة استماع لاستلهام الحلول من خلال المقترحات وليست جلسة عمل لإنقاذ المنطقة من أزمة التلوث البيئي الناتج عن المصبات البلدية أو لتقديم الحلول الجذرية الكفيلة بالخروج من هذه الأزمة الخانقة.

من يتابع هذه الجلسة الساخنة والمتشنجة، يخرج باستنتاج وحيد، هو أن الوزيرة (التي يفترض أن تكون ملمّة بالموضوع من باب اهتمامها بالشأن العام وبالملف الذي تباشره، خاصة وأنه في صلب مجال اختصاصها) لا تمتلك حلا للأزمة ولا مجرد اطلاع على تفاصيلها وتصور لحجمها وأبعادها وخاصة فيما يتعلق بمصبات عقارب التي تخفي وراءها غابة من الفساد وتجاوزا لكل القوانين المعمول بها، حيث تفاجأت الوزيرة بمضمون العديد من المداخلات وعجزت عن الإجابة عن تساؤلات الحضور وبدا ذلك واضحا عليها من خلال إجاباتها القصيرة المرتبكة وإصرارها على الاستماع فقط، ما اضطرها بعد ضغط المتواجدين في القاعة إلى القول بأنها لا تمتلك عصا سحرية وأنها جاءت فقط للاستماع إلى مقترحاتهم من أجل دراستها وتخير أفضلها.

وبين تلك المداخلات الغاضبة والملقية باللوم على جميع المسؤولين السابقين، كانت هناك مداخلة أقل حدة لأحد الشباب الحاضرين وهو مهندس، اقترح خلالها تثمين النفايات، وقال بأن الأصل أن تكون النفايات حلا وليست مشكلا، بحيث يمكن تحويلها إلى سماد أو إلى طاقة، وأن الأمر يتطلب فقط إرادة سياسية.

طبعا، مقترح تثمين النفايات عبر وحدة معالجة مقرر إنجازها بضيعة زروق في معتمدية المحرس، هو مقترح موجود منذ مدة على طاولة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

ولكن المثير للانتباه، أنه ومنذ تلك اللحظة التي تحدث فيها الشاب المهندس عن تثمين النفايات، نسيت الوزيرة كل ما قيل حول الموضوع، والتقفت هذا الاكتشاف المذهل (بالنسبة إليها) وظلت تردد (سواء أمام المسؤولين أو أمام وسائل الإعلام لاحقا) بأن النفايات ليست مشكلة، بل هي حلّ، في اجترار واضح لكلامه قافزة فوق كل الاقتراحات الأخرى ما يؤكد غياب خطة واضحة وكفيلة بإنهاء أزمة المصبات الحالية بشكل عاجل فضلا عن غياب استراتيجية للتعامل مع النفايات المتزايدة في مدينة صفاقس والتي أوصلتها إلى هذا الوضع الكارثي غير المسبوق، والتي يرجح تكررها للأسف في مناطق أخرى على غرار مصب برج شاكير في سيدي حسين بالعاصمة، مادامت وضعيته لا تختلف كثيرا عما حدث في مصب القنة في عقارب.

لا يمكن أيضا لأي مهتم بهذا الملف أن يفوّت مداخلة رئيسة بلدية قرمدة آمنة بوعزيز كريشان التي تمالكت نفسها عن البكاء وتقدمت باقتراح مفاده توفير أي أرض دولية بعيدة حوالي 40 أو 50كم عن وسط المدينة، ومع ذلك لم تتفاعل الوزيرة مع صيحة الفزع التي أطلقتها رئيسة البلدية ولا مع مقترحها، بل كان ردّها باهتا يجترّ نفس كلمات التسويف، بما يؤكد أنها أشبه بسكرتيرة جاءت لترفع تقريرا حول ما يجري دون تقديم أي حلول عملية ملموسة. بل تُرك في وقت لاحق للسياسي اليساري جلال بوزيد كي يلخص المقترحات في ثلاث نقاط ضمن له مداخلة له عبر إذاعة موزاييك أف أم، أين تم تقديمه على أنه أستاذ جامعي مختص في معالجة وتثمين النفايات، مع أنه الشخص الذي وجهت إليه تهم مباشرة من قبل الحاضرين أثناء جلسة الاجتماع مع الوزيرة، أهمها التستر على ملف الفساد المتعلق بمصب عقارب.

أزمة النفايات أكبر من اختزالها في مصبات...

ظل اختفاء 120 طنا من النفايات الطبية من مستشفى الهادي شاكر في صفاقس منذ العام الماضي لغزا محيرا رغم تعهد القضاء بالملف، بعد رفع الوكالة الوطنية لحماية المحيط شكوى في هذا الصدد.

إلا أن اكتشاف مصالح الشرطة البيئية في جهة سيدي سالم لمخزنين عشوائيين داخل حي سكني يحتويان على أكثر من 300 طن من النفايات الطبية الخطرة، أعاد تسليط الضوء على القضية وأثار عدة نقاط استفهام حول اختفاء كميات هامة من النفايات الطبية من ساحة مستشفى عمومي، وحول الأطراف الضالعة في هذه الجريمة البيئية.

وقد صرحت رئيسة لجنة النظافة والصحة والبيئة ببلدية صفاقس راوية عميرة الشهر المنقضي، بأن لوبي فساد بيئي يقف وراء هذا الملف بالنظر إلى حجم الأرباح التي يمكن الحصول عليها من خلال التصرف في هذه النفايات.وأفادت أن هذه النفايات خطيرة جدا وتحتوي على بقايا العمليات الجراحية وعلى أعضاء بشرية.

كما أكدت أن رئيس الشركة المتصرفة في هذا النوع من النفايات في صفاقس لا يمكن أن يكون الطرف الوحيد في هذه القضية وأنه من المؤكد أن أطرافا أخرى ضالعة في هذا الملف الذي تعهد به القضاء.

هذا يحيلنا أيضا إلى ملف النفايات الإيطالية، التي تجسد المعنى الحقيقي لغياب الدولة، حيث كشف وجود 7000 طن من النفايات التي تصل إلى السواحل التونسية عبر أكثر من 200 حاوية، عن وجود نفايات أخرى تحت الأرض، وأخطبوط من الفساد فوق الأرض يتغذى من دفن النفايات الإيطالية في الأراضي التونسية، وما خفي كان أعظم. أما ملف النفايات النووية بالجنوب التونسي، والتي تناولتها عديد التحقيقات الاستقصائية، فلا يزال يكتنفه الغموض ولا يتجرأ مسؤول على الاقتراب منه.

في هذه الأيام يتم إرسال ملايين من أطنان النفايات من الدول الغربية الصناعية إلى ما يسمى دول العالم الثالث، وقد أصبحت هذه الأعمال تجارة ضخمة رابحة. وكان من نتيجة ذلك، تلوث الأراضي والأنهار في تلك البلدان، لأن جزء كبيرا من هذه النفايات هو نفايات سامة من مثل البطاريات، والرصاص الثقيل، وهي ذات تأثير مباشر على الجهاز العصبي للإنسان. وقد أدى ذلك إلى وفاة عديد من العمال وإلحاق الضرر بآلاف آخرين. وعليه، فالغرب بشركاته الملوثة للبيئة لا يمكن أن يكون مصدرا لاستلهام الحلول، ليحدثنا بعض الأغبياء والسذج في بلدنا عن "الحرق التكنولوجي" للنفايات دون محاولة لفهم طبيعة الأزمة البيئية ومنشئها.

ولذلك فإن من يدور في فلك الغرب أو ينقاد له فكريا، لا يمكنه مطلقا حل أزمة البيئة أو النفايات، لسبب بسيط، هو أن نقاش الغرب نفسه للبيئة والمناخ، يقفز بدوره فوق حقيقة الأزمة، فيقتصر على التغير المناخي وانبعاث أوكسيد الكربون، ويتجاوز السوق المتهور الذي تقوم به الشركات الغربية، بل يغمض عينيه عن حقيقة متاجرة كبرى الشركات بأوكسيد الكربون وبالنفايات، وما يحققونه من أرباح طائلة نتيجة هذه التجارة التي لا تحرمها قوانينهم الجائرة، بل تشجع التخلص من النفايات بدعوى الحفاظ على البيئة وتسخر شركات لهذا الغرض، تفرض إرهابا بيئيا قاتلا على دول العالم الثالث، وليست تونس بمنأى عن هذا الإجرام الدولي في حق البيئة.

قال تعالى: «ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ»، سورة الروم/41.

خلاصة القول إذن، أن البشرية تقف اليوم على مفترق طرق، وأن مواصلة السير في العيش على الطريقة الرأسمالية واستيراد النفايات التشريعية الغربية وأنظمته الديمقراطية الفاسدة، سيترك الناس تحت وطأة بحر من الكوارث التي لا يمكن تصورها، وإن تراكم هذه الكوارث ما هو إلا إرث أيديولوجية تحتضر على فراش الموت، أيديولوجية حافظت على بقائها كل هذا الوقت من خلال القمع الوحشي للأمم والأفكار الأخرى. فهل ينتظر من حضارة التجويع والتفقير وامتصاص دماء الشعوب والاستعمار والحروب الطاحنة والقتل الجماعي للمدنيين وتراكم الأزمات الاقتصادية أن تراعي البيئة والغابات والحيوانات والأراضي والهواء والمائدة المائية في الوقت الذي تدوس فيه إنسانية الإنسان؟

إنه لا سبيل لوقف الاعتداءات المتكررة على البيئة، ومنع وضع النفايات الطبية والمواد السامة في مناطق التجمعات السكانية، ووضع حد لكل أشكال الإرهاب البيئي الذي تحركه لوبيّات تُسخّر لها الوزارات (على غرار وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة ووزارة البيئة ووزارة التجهيز)، إلا بالقضاء على أصل هذا الفساد الرأسمالي وهو النظام الذي يحمي بقوانينه وتشريعاته زمرة المعتدين على البيئة، وذلك بإقامة نظام أساسه أحكام الإسلام العادلة، التي تُحرّم الفساد والإفساد في الأرض والإضرار بالبيئة، هو نظام الخلافة.

قال تعالى: «وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ». سورة الأعراف/56. وقال سبحانه وتعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ». سورة البقرة/205-204.

الإسلام وحده هو القادر على محو العبودية الحديثة

محمد زروق

الخبر:

قالت وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن آمال بلحاج موسى، يوم الأربعاء 27 أكتوبر الجاري خلال عرض التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لسنة 2020أنّ منسوب تلقي الإشعارات المتعلقة بمختلف أشكال الاتجار بالبشر سجل في سنة 2020 ارتفاعا غير مسبوق ناهز 150 بالمائة مقارنة بسنة 2019.

وأكدت أن الوزارة تلقت العام الماضي 451 إشعارا متعلقا بمختلف أشكال الاتجار بالبشر، مقابل 181 إشعارا في سنة 2019. ولفتت إلى وجود تصاعد مطّرد في عدد حالات الاستغلال الجنسي للأطفال سواء كانوا ذكورا أو إناثا، مفيدة أن نسبة الاستغلال الجنسي للأطفال بلغت 44.3 بالمائة من إجمالي الحالات العام الماضي. وأقرت آمال بلحاج موسى ببروز ظواهر تتعلق باستغلال الأطفال في الجرائم المنظمة ومحاولات بيع الرضع، فضلا عن الأشكال المتصلة بشبكات التسول والاستغلال الجنسي والعمل القسري.

وكشفت التقرير السنوي لمكافحة الاتجار بالأشخاص لسنة 2020 عن ارتفاع ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال بنسبة 32 بالمائة مقارنة بسنة 2019.

كما أثبت التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عن تنامي نسبة محاولات بيع الرضع حيث بلغت العام الماضي 62.5 بالمائة مقارنة بسنة 2019.

التعليق:

يُعرّف الاتجار بالبشر كونه جريمة مروعة ضد الإنسانية، على أنه تجارة البشر لغرض الاستعباد الجنسي أو الاستغلال الجنسي التجاري للمتاجر أو غيره. ودائما يشكل الأطفال في جميع أنحاء العالم نسبة أعلى من 30 في المائة من الضحايا المكتشفة.

ويعتبر الاتجار بالبشر من أسرع الجرائم المنظمة نمواً في العالم وفي تونس، ولذلك فإن عدد الضحايا الحقيقيين هو أعلى من الأرقام الرسمية المصرّح بها.

ففي الوقت الذي يحتفل فيه العالم باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر في 30 جويلية من كل عام، يستمر الاتجار بهم في جذب انتباه وسائل الإعلام باعتبارها واحدة من الجرائم المروعة حيث يواصل المتاجرون استهداف النساء والفتيات والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري.

وبعد كل تقرير من الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تقع الإشارة فقط إلى المتاجرين بالبشر الذين لديهم شبكات محليّة واسعة والذين غالباً ما يكونون بعيداً عن الملاحقات القانونية والقضائية. وأقصى ما يمكن أن تقوم به الحكومة هو بعث لجنة تعنى بمتابعة مخرجات تقرير الهيئة فقط لتضليل الناس عن الأسباب الجذرية والحقيقية لهذه الظاهرة الخطيرة، وحتى ولو كان القرار باتخاذ تدابير لتفكيك بعض شبكات الاتجار بالبشر فإنّ ذلك لا يكفي لمنع تكرار هذا النوع من المآسي.

إنّ تونس تنعم بطاقة بشرية مهمّة، ولكن النظام الرأسمالي العلماني الحاكم فشل في الاستفادة من هذه الموارد، وفشل في استخدامها في التنمية والتصنيع. وقد حطّم حكامنا الفاسدون الظروف الإنسانية والاقتصادية، فاضطر الناس اضطرارا إلى التعامل مع تجّار البشر لكسب قوتهم بعدما فشلت الديمقراطية الرأسمالية في تقديم أي أمل أو آفاق للناس.. لذلك كان اتخاذ تدابير لتفكيك بعض شبكات الاتجار بالبشر لا يكفي لمنع تكرار هذا النوع من المآسي لأنّ الحلّ الحقيقي والجذري يكمن في استبدال هذا النظام الرأسمالي الديمقراطي المسؤول عن انتشار الفساد والبطالة الهائلة وإحلال محلّه نظام الخلافة على منهاج النبوة حيث سيعمل الخليفة على توحيد الموارد الطبيعية والبشرية للأمة ويعمل على الاستفادة منها لتصبح دولة صناعية رائدة في العالم، وعندها ينتهي الاتجار الخطير بالبشر.

إن تجريد آلاف البشر من النساء والأطفال وحتى الرّضع في تونس من إنسانيتهم في مواجهة الاستغلال الاقتصادي والجنسي هو من نتائج المبدأ الرأسمالي الذي وضع الموارد في أيدي القليل من الرأسماليين وأصدقائهم بحيث يتقاسمون العائدات بشكل غير طبيعي وبالتالي يظهر الملايين ممن يعانون الفقر المدقع.

وعلى النقيض من الرأسمالية، فإن مبدأ الإسلام ليس من صنع البشر، بل هو من صنع الله خالق البشر، فالإسلام يهدف إلى منع الطغيان في أي شكل من الأشكال، بما في ذلك القضاء على استعباد الأفراد، فقد قال محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ».

إن الهدف من السياسات الاقتصادية الإسلامية هو التوجّه بفعالية نحو توزيع الثروة بين النّاس، حيث يتم إشباع الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد، وفي الوقت نفسه أيضا تمكينّ لكل شخص من توفير السلع الكمالية، أما الزنا والبغاء فالعقاب عليه شديد، وذلك لردع أولئك الذين يتوقون للحصول على الربح من خلال الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، وقد حثّ الإسلام المسلمين على العناية بمن حولهم، من أقارب وجيران وآخرين، وكذلك إلزام الدولة بسداد الديون عن الشخص الذي لا يستطيع القيام بذلك، وهذا من طريقة الإسلام في معالجة الفقر الذي قد يؤدي إلى الحاجة الماسة التي قد تؤدي بدورها إلى الاتجار بالبدن للوقوع في النهاية في العبودية وفي شراك المتاجرين بالبشر، أمّا في ظلّ الخلافة، فيعتمد على النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يضع سياسات اقتصادية قوية تهدف إلى التوزيع الفعال للثروة، بحيث يتم تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد وبالتالي معالجة الفقر، وبالتالي يتمّ إنهاء جميع أشكال الاضطهاد وسوء معاملة البشر لأن الخلافة تعتبر حياة الإنسان مقدسة.

محاربة الفساد في أوغندا تصنع من الأطفال جواسيس

(مترجم) عمرانة محمد

الخبر:

لدى الحكومة الأوغندية سياسة جديدة للتصدي للفساد بجعل الأطفال يتجسسون على عائلاتهم. كان أحد المشاريع التي أصبحت تمريناً جديداً للواجب المنزلي هو تعليم الأطفال اكتشاف الفرق بين الأموال التي يمتلكها والدهم والسلع الكمالية. ويطلب منهم تقديم أي ملاحظة غريبة إلى المعلم في وثيقة باسم والدهم. تم تعيين هذا الواجب المنزلي للأطفال في سن 10 سنوات في الصف الخامس.

التعليق:

إن فكرة استخدام الأطفال للتجسس على عائلاتهم هو فعل من أعمال الفساد بحد ذاته.

يتم تحريف عقول الأطفال الأبرياء إلى حالة من الحد الأدنى من الثقة لأولئك الذين يجب أن يكونوا قدوة لهم. تقوض هذه السياسات قدسية منزل الأسرة، حيث نتعلم في الإسلام احترام كبار السن، وخاصة الأب كقائد للمنزل. إن مسألة الثقة بجميع المسلمين وعدم الشك هي القيم الإسلامية السامية الحقيقية التي قامت عليها الديناميكيات الاجتماعية المتحضرة في الخلافة.

لن تعلّم هذه المعاملات الضحلة الخادعة الأطفال السلوك الأخلاقي الجيد حيث لن تتم معالجة الأصل الفعلي للمشكلة. الفساد الأكبر لا يوجد في منازل الناس العاديين، بل هو موجود على أعلى مستويات المناصب وهو سمة من سمات القيادة الاستبدادية للنظام الخاضع للسيطرة الاستعمارية الأوغندية. يصنف مؤشر الفساد الدولي كما هو موضح في منصة بيانات اقتصاديات الدول على النحو التالي: "يصنف مؤشر مدركات الفساد البلدان والأقاليم على أساس مدى الفساد الذي يُنظر إليه على قطاعها العام. تشير نتيجة بلد أو إقليم إلى المستوى الملحوظ لفساد القطاع العام على مقياس من 0 (شديد الفساد) إلى 100 (نظيف جدا")".

حالياً في مؤشر 2020/2021، خسرت أوغندا 27 نقطة في عام 2020 من 28 نقطة في عام 2019 (منظمة الشفافية الدولية)

في الخلافة يوجد تعاون موحد بين نظام التعليم لتعليم الرعايا الأخلاق الحميدة لطاعة الله سبحانه وتعالى حتى يفوزوا في الدنيا والآخرة. لن يتم تعليمهم ليكونوا قوة الشرطة البديلة. النظام القضائي لديه عقوبات قاسية واضحة على جميع أنواع الاحتيال والفساد والسرقة بحيث يشعر الرعايا أنه من غير المعقول إطلاقا الانخراط في هذا السلوك بطريقة منظمة، لأنه يحتاج إلى التخطيط وموافقة الكثيرين. كما أن النظام الاقتصادي سيمنح الناس احتياجاتهم، فالفقر لا يدفع الناس إلى اليأس. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾.

عندما تعود الخلافة الراشدة لتحكم أفريقيا والعالم، سيكون للأطفال حقهم المستحق كأطفال وسيكون الفساد حقاً شيئاً من الماضي.

متى يخلع القضاة عباءة المعايير الدولية ؟

أ.محمد السحباني

أعلنت جمعية القضاة التونسيين تمسكها باستقلال السلطة القضائية في البلاد، مؤكدة أن أي ضغوط أو تدخل في شؤونها من شأنه إضعاف دورها في حماية الحريات ودولة القانون ورفضت الجمعية -في بيان لها- إلغاء استقلال القضاء بداعي الإصلاح، مشددة على أنه لا يمكن المس بموقع القضاء في النظام السياسي المزمع تغييره في تونس.

وقالت الجمعية إن أي مشروع لإصلاح القضاء يجب أن يتم ضمن حوار وطني تشاركي، بعيدا عما سمته المقاربات الأحادية المسقطة.

ويأتي هذا البيان عقب طلب الرئيس قيس سعيّد من وزيرة العدل إعداد مشروع يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

التعليق:

القضاء هو مقياس الخير في الأمم، وهو معيار العظمة فيها، وهو رأس مفاخر كل أمة حية. وقد قيل «العدل أساس الملك والعدل أساس العمران...

من المعلوم اليوم أن القضاء بأجهزته ورجالاته رقم مهم في الحياة السياسية للدول وهو في بلادنا محل للتجاذبات السياسية قبل ثورة 2011 وبعدها، بل لا نخطئ حين نقول أنه أحد أكثر الساحات السياسية حامية الوطيس وهي أرض لا تخبو نارها كلما تبدل أشخاص الحكم. لكن الغريب في الأمر أن الغالبية العظمى من القضاة متفقون حول الإبقاء على النظام الديمقراطي إطارا للحكم والسياسة ولا يختلفون إلا على التفاصيل الجزئية غير الجوهرية بين من يوالي تغيير شكل النظام إلى رئاسي، ومن يعادي هذا التغيير ولا يرى صلاحا إلا في الإبقاء على مكتسبات النظام البرلماني، والحال أن هذه الكتلة المهمة وزنا وعددا تخنق نفسها بثنائية بغيضة ويرفض أقطابها التفكير خارج هذا الإطار الضيق، والذي فرضه الاستعمار بقوة الحديد والنار بعد أن أجهز على النظام السياسي للمسلمين وما ينبثق عنه من نظام قضائي.

والحقيقة أن نهضة القضاء في تونس لن تتم حتى يثور القضاة أنفسهم على مسلمات الفكر القضائي المسقط على حياة الناس في تونس، فهو فكر لا يقدر على معالجة المشاكل والخلافات والمعاملات والإشكالات السياسية، طال الزمن أو قصر، وفي تونس خير شاهد ودليل، حيث لم يستقر قرار إحداث المحكمة الدستورية ولم تنشأ بعد بل كانت تموت في مهدها كل مرة، وهي المحكمة التي من شأنها أن تفصل في القضايا المفصلية التي تؤثر على سير الدولة وسير الحياة السياسية فيها، وبالتالي استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، مع شعور الناس بالأمان والطمأنينة. وهذا الأمر يدركه القضاة قبل غيرهم، في حين أن المطبلين تغنوا بكمال النظام الديمقراطي في الدولة الوطنية الحديثة، ثم ما فتئ الناس بل أهل الميدان والخبرة ينعتونه بأنه «قضاء الزعيم» أو «قضاء التعليمات» واليوم يراهن البعض على أنه سيؤول إلى أمر آخر مع إجراءات الرئيس الحالي قيس سعيد.

إذا، الأمر مفتوح على عدة سيناريوهات غامضة يتفق الجميع على خطورتها، ولكن لا يتفقون على الحلول العملية للخروج منها، وذلك لاختلاف المشارب الإيديولوجية والاصطفافات الحزبية والحسابات السياسية الضيقة التي تضع رضا الوصي على المنظومة الحاكمة بأكلها «المعلم الكبير» وسخطه في سلم الأولويات قبل التفكير في تغيير النظام السياسي برمته.

فلماذا لا يفكر القضاة في قضاء تنبثق أحكامه أساسا من عقيدة المسلمين، وتستند على ما قضى الله ورسوله في كل يتنازع فيه الناس، وهم في عمومهم يدركون قوة هذا الطرح حيث اكتملت المنظومة القضائية في الإسلام واستوت على سوقها بما لا يدع مجالا للشك بأنها الأقدر والأصلح لحكم الناس جميعهم شرقا وغربا.

وبما أن من أبرز ما تهدف إليه السياسة الداخلية في الدولة هو استتباب الأمن، ونشر وإرساء قواعد العدل بين الناس، وذلك عن طريق أحكام هذا الدين العادلة في القضاء والحسبة، وأمن الشرطة والجيش وغير ذلك ...

فإن الناظر اليوم إلى أحوال الناس في ظل هذه النظم الرأسمالية الغربية يرى أنها في أسوأ حال؛ من حيث عدم استتباب الأمن، وغياب العدالة من ساحتهم، وذلك بسبب تطبيق أحكام النظام الرأسمالي الجائر؛ في أمور القضاء وغيره من شؤون الحياة الأخرى...

ففي أحكام البينات على سبيل المثال، كثيراً ما يحصل الظلم في أخذ غير الجاني بدل الجاني الحقيقي، وذلك بسبب الاشتباه بشخص معين أنه ارتكب الجريمة، ثم وضعه في دائرة الاستجواب والتحقيق الجسدي، ومن ثم انتزاع الاعتراف منه بالقوة، وبعد سنوات من مكوثه في السجن والعذاب يظهر وينكشف الفاعل الحقيقي للجريمة، فلا تملك المحكمة إلا الاعتذار من الشخص المظلوم... هذا إن اعتذرت..

أما في إجراءات القضاء والبت" في الحكم فإن بعض المحاكمات التي لا تحتمل التأخير، -لأن التأخير فيها ساعة واحدة يلحق الظلم بالخصم- فإن بعض القضايا في محاكم اليوم تمكث عشرة سنوات أو خمسة عشر سنة، ويموت أثناء ذلك أحد الخصمين، أو كلاهما وتبقى القضية في المحكمة مستمرة ..

وفي مجال إيقاع العقوبة على مرتكب الجرم، فإن كل القوانين المطبقة في نظام القضاء اليوم تخالف أحكام الإسلام باستثناء بعض أمور الأحوال الشخصية في الطلاق والزواج والميراث، مع وجود بعض الثغرات حتى في هذه الأحكام؛ ففي موضوع السرقة مثلاً يحكم على الفاعل بالسجن ولا يُنظر إلى موضوع الحق المعنوي أو العيني نظرة عادلة، وفي أغلب الأحيان يضيع هذا الحق ويُستبدل بغرامات مالية تُدفع للمحكمة، أو بسنوات سجن يحكم بها على الجاني..وفي موضوع القتل يحكم على المجرم بالسجن، وبعد مدة من الزمن يخرج من السجن ثم تحدث جريمة جديدة، ويتولد عن ذلك عدة جرائم بسبب عدم وجود العدالة في إيقاع العقوبة الصحيحة، مما يدفع الناس لأخذ القانون بأنفسهم لاستخلاص حقهم...

هذا العُوار الحاصل في النظم الرأسمالية، وغيره كثير، تسبب في انعدام الأمن في كل بلاد العالم الإسلامي، وفقد العدل والاستقامة بين الناس تماماً من حياتهم، فالقوي" أو الغني أو من له نفوذ في السلطة يستطيع أن يجلب الحق لصالحه، ومن كان فقيراً ليس له معين فإنه غالباً ما يكون نصيبه الظلم وضياع الحق ..

إن هذا يقتضي من القضاة قرارا جريئا ومصيريا وأن يخلعوا عنهم تلك العباءة الظالمة الجائرة, عباءة المعايير الدولية وأن يقولوا أمام الله كلمة الحق العظمى بأن لا حكم وإلا حكم الله ولا عدل في أي قانون وأي تشريع كان غير تشريع الله سبحانه وتعالى, وليكونوا متيقنين أن هذا ما تنتظره الجماهير المتعطشة للعدل.

وأخيراً نذكر القضاة والمحامين الذين سخرهم الله تعالى في مناصبهم هذه أن يوم القيامة آتٍ وأنه يوم الفصل وفيه تجتمع الخصوم:

قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء:47].

بعض المواد الخاصة بالقضاء

في مشروع دستور الخلافة المقدم من حزب التحرير

المادة 75 - القضاء هو الإخبار بالحكم على سبيل الإلزام، وهو يفصل الخصومات بين الناس، أو يمنع ما يضر حق الجماعة، أو يرفع النزاع الواقع بين الناس وأي شخص ممن هو في جهاز الحكم، حكاماً أو موظفين، خليفةً أو مَنْ دونه.

المادة 76 - يعين الخليفة قاضياً للقضاة من الرجال البالغين الأحرار المسلمين العقلاء العدول من أهل الفقه، وإذا أعطاه الخليفة صلاحية تعيين قاضي المظالم وعزله، وبالتالي صلاحية القضاء في المظالم، فيجب أن يكون مجتهداً. وتكون له صلاحية تعيين القضاة وتأديبهم وعزلهم ضمن الأنظمة الإدارية، أما باقي موظفي المحاكم فمربوطون بمدير الدائرة التي تتولى إدارة شؤون المحاكم.

المادة 77 - القضاة ثلاثة: أحدهم القاضي، وهو الذي يتولى الفصل في الخصومات ما بين الناس في المعاملات والعقوبات. والثاني المحتسب، وهو الذي يتولى الفصل في المخالفات التي تضر حق الجماعة. والثالث قاضي المظالم، وهو الذي يتولى رفع النزاع الواقع بين الناس والدولة.

المادة 78 - يشترط فيمن يتولى القضاء أن يكون مسلماً، حراً، بالغاً، عاقلاً، عدلاً، فقيهاً، مدركاً لتنزيل الأحكام على الوقائع. ويشترط فيمن يتولى قضاء المظالم زيادة على هذه الشروط أن يكون رجلاً وأن يكون مجتهداً.

المادة 81 - لا يجوز أن يقضي القاضي إلا في مجلس قضاء، ولا تُعتبر البينة واليمين إلا في مجلس القضاء.

المادة 82 - يجوز أن تتعدد درجات المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا، فيجوز أن يُخَصَّصَ بعض القضاة بأقضية معينة إلى حد معين، وأن يوكل أمر غير هذه القضايا إلى محاكم أخرى.

المادة 87 - قاضي المظالم هو قاض ينصب لرفع كل مَظْلِمَة تحصل من الدولة على أي شخص يعيش تحت سلطان الدولة، سواء أكان من رعاياها أم من غيرهم، وسواء حصلت هذه المظلمة من الخليفة أم ممن هو دونه من الحكام والموظفين.

المادة 88 - يُعيِّن قاضي المظالم من قِبَل الخليفة، أو من قبل قاضي القضاة، أما محاسبته وتأديبه وعزله فيكون من قبل الخليفة أو من قبل قاضي القضاة إذا أعطاه الخليفة صلاحية ذلك. إلاَّ أنه لا يصح عزله أثناء قيامه بالنظر في مظلمة على الخليفة، أو معاون التفويض، أو قاضي القضاة المذكور، وتكون صلاحية العزل في هذه الحالات لمحكمة المظالم.

المادة 89 - لا يحصر قاضي المظالم بشخص واحد أو أكثر، بل للخليفة أن يعين عدداً من قضاة المظالم حسب ما يحتاج رفع المظالم مهما بلغ عددهم. ولكن عند مباشرة القضاء لا تكون صلاحية الحكم إلا لقاض واحد ليس غير، ويجوز أن يجلس معه عدد من قضاة المظالم أثناء جلسة القضاء، ولكن تكون لهم صلاحية الاستشارة ليس غير، وهو غير ملزم بالأخذ برأيهم.

المادة 90 - لمحكمة المظالم حق عزل أي حاكم أو موظف في الدولة، كما لها حق عزل الخليفة، وذلك إذا اقتضت إزالة المظلمة هذا العزل.

المادة 91 - تملك محكمة المظالم صلاحية النظر في أية مظلمة من المظالم سواء أكانت متعلقة بأشخاص من جهاز الدولة، أم متعلقة بمخالفة الخليفة (رئيس الدولة) لأحكام الشرع، أم متعلقة بمعنى نص من نصوص التشريع في الدستور والقانون وسائر الأحكام الشرعية ضمن تبني رئيس الدولة، أم متعلقة بفرض ضريبة من الضرائب، أم غير ذلك.

المادة 92 - لا يشترط في قضاء المظالم مجلس قضاء، ولا دعوة المدعى عليه، ولا وجود مدعٍ، بل لها حق النظر في المظلمة ولو لم يدع بها أحد.

المادة 93 - لكل إنسان الحق في أن يوكل عنه في الخصومة وفي الدفاع من يشاء سواء أكان مسلماً أم غير مسلم رجلاً كان أم امرأة. ولا فرق في ذلك بين الوكيل والموكِّل. ويجوز للوكيل أن يوكل بأجر ويستحق الأجرة على الموكِّل حسب تراضيهما.

الوجه والقفا في تصريحات وزير الخارجيّة

الخبر:

في تصريح لوسائل إعلام محلية على هامش مشاركته في ندوة وطنية لتقديم تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، قال وزير الشؤون الخارجية عثمان الجرندي، يوم الأربعاء 27 أكتوبر2021:

«إنّ الرئيس قيس سعيّديقوم بالعديد من المشاورات لتنقية الأجواء وإعطاء خارطة طريق أو رسم معالم المرحلة القادمة»

وحين سُئل عن لائحة البرلمان الأوروبي حول الوضع في تونس التي تم التصويت عليها مؤخرًا، قال الجرندي: «نحن بصدد دراسة اللائحة ورأينا أن العديد من جوانبها لا تنطبق على تونس وخاصة في علاقة بحقوق المرأة وبقية الحقوق».

وأكّد أنّ «الوضع في تونس هو وضع عادي مرت به الدول التي تمارس الديمقراطية منذ عقود والتي شهدت انتكاسات»، مستدركًا أن «ما حدث في تونس ليس انتكاسة بل هو تصحيح مسار».

ولتّذكير فإنّ البرلمان الأوروبي كان قد صادق، الخميس 21 أكتوبر 2021، على نص لائحة بخصوص التطورات في تونس ما بعد 25 جويلية، أكد فيها «وجوب عودة مؤسسات الدولة في تونس إلى عملها الطبيعي»، مبديًا «قلقه العميق من تمركز السلطات في يد رئيس الجمهورية».

التحرير:

تصريحات وزير الخارجيّة هي أقرب إلى التبريرات والاعتذارات بحثا عن رضا الاتّحاد الأوروبي، في تناقض تامّ تصريحات رئيسه قيس سعيّد التي أظهر فيها الغضب من لائحة البرلمان الأوروبي، والسّؤال: لمَ هذا التّناقض؟

يبدو أنّ تصريحات قيس سعيّد هي للاستهلاك الدّاخلي القصد منها إشباع رغبة التّونسيين الباحثين عن كرامتهم المهدورة، أمّا تصريحات وزير خارجيّة سعيّد فهي للأسياد الأوروبيين، تكشف الوجه الحقيقي لسياسة الرئيس الخارجيّة (إن كان له من سياسة خارجيّة) وجه الخضوع والتّبرير والخوف.وهو ما يعني أيضا أن الرئيس سعيد في «سياسته الخارجيّة» لن يخرج عن مسار سابقيه من «حكّام» تونس في الخضوع لسلطة القوانين الغربية والإرادة الاستعمارية من ورائها التي تكبل كل حاكم وتجعله خادما لها، وبغض النظر عن غاية الحاكم من السلطة وحسن نيته من عدمها.

مرسوم «جواز التلقيح»

التّلقيح بالإكراه، هل سيُسأل السّفراء الأجانب على التّلقيح؟

الخبر:

«أثار المرسوم الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية مساء الجمعة 22 أكتوبر 2021 حول فرض الاستظهار بـ»جواز تلقيح» ضد فيروس كورونا، جدلًا واسعًا على منصات التواصل الاجتماعي، لاسيّما وقد تم إصداره دون أيّ إعلان مسبق من الرئاسة بشأنه أو الإشارة إلى ما إذا تم تداوله في اجتماع لمجلس الوزراء علمًا وأنه تم عقد اجتماعين فقط له منذ الإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة، لم يرد في برنامج أي منهما حديث عن جواز التلقيح.»

التحرير:

مرسوم «جواز التّلقيح»: يسوق النّاس سوقا إلى التّلقيح بالإجبار والقهر، فلا حقّ لأحد في الاعتراض. إذ مراسيم الرئاسة لا تقبل الطّعن فيها. أو التّعقيب عليها. فإمّا أن تُلقّح وإمّا أن تطرد من العمل وتقطع جرايتك، (هكذا!).

لماذا يهدّد الرئيس النّاس في أرزاقها؟ لماذا يفتح الرئيس الباب واسعا لانتهاك خصوصيّات النّاس؟لماذا الإجبار على التّلقيح، وقد بلغنا درجة المناعة العامّة (مناعة القطيع)؟ وهل سيُطلب التّلقيح (جواز التّلقيح) من الأجانب الدّاخلين إلى تونس؟ هل سيُسأل السّفراء عن التّلقيح خاصّة وهم يجوبون البلاد طولا وعرضا وهم أكثر تردّدا على الجهات والمناطق واختلاطا بالمسؤولين من كلّ المستويات؟

ألا توجدخيارات الأخرى؟ الخيارات كثيرة منها تمكين الموظف والأجير من اختيار العمل عن بعد، أو إمكانية الخروج في إجازة، أو إمكانية تغيير الخطة التي يشتغل فيها الموظف لتكون في علاقة غير مباشرة مع زملائه ومع بقية الموجودين بالمؤسسة.. الخيارات كثيرة ولكن يبدو أنّ الرئيس لا يُحسن إلا الذهاب إلى الأقصى في الإخضاعبالترهيب،أو هكذا زُيّن له أن هكذا تُفرض هيبة الدّولة.

تونس ماليّا تحت الوصاية

والرئيس يسأل عن مآل القروض؟

الخبر:

طلب الرئيس التونسي قيس سعيد، الخميس، من وزيرة المالية سهام بوغديري نمصية، إجراء "جرد شامل" للهبات والقروض التي حصلت عليها تونس في السنوات الماضية لمعرفة "أين ذهبت تلك الأموال"؟

جاء ذلك في كلمة ألقاها في مستهل اجتماع مجلس الوزراء بقصر قرطاج، بحضور رئيسة الحكومة نجلاء بودن، وفق بيان وفيديو للرئاسة التونسية.

وقال سعيد: "لا بد من معرفة مآل القروض التي جاءت من الخارج.. مليارات تم ضخها في تونس ولكن لا أثر لها في الواقع وسيتحمل أيضا في هذا المجال كل شخص (دون تسمية) مسؤوليته".

وتساءل: "أين ذهبت أموال الشعب التونسي؟ راجعوا بعض التصريحات لعدد من الدول (لم يحددها) التي قدمت لتونس قروضا. أين ذهبت هذه القروض لأكثر من 10 سنوات؟ ثم يتحدثون (يقصد المعارضين لإجراءاته) عن الثورة وتحقيق العدالة الاجتماعية".

وأضاف سعيد:"لا بد من جرد وأطلب من وزيرة المالية أن تقوم بجرد كامل لكل هذه الأموال أين ذهبت"، مضيفا: "بعضها أعرف أنه ذهب خارج تونس (لم يحدد جهة معينة ومن نقلها) ولكن هذه الأموال للشعب ويجب أن تعود له".

ودعا الرئيس التونسي القضاء، إلى " الاضطلاع بدوره كاملا وعدم التردّد في تطبيق القانون على الجميع دون استثناء وعلى قدم المساواة".

التحرير:

الرئيس يسأل عن أموال القروض أين ذهبت؟ ولكنّه لا يسأل عن الثروات التي تنهبها الشّركات الأجنبيّة كلّ يوم، لا يسأل الرئيس عن الملح الذي تنهبه الشركة الفرنسيّة؟ ولا يسأل عن حقول الغاز التي استولت عليها بريطانيا وتبيعه لنا بالعملة الصّعبة. سؤال الرئيس قد يُعجب الكثيرين، وقد يُعطي أملا للكثيرين، ولكنّه أمل مزيّف لأنّ السّؤال مصطنع، ومزيّف، ويكشف

- أنّ الرئيس غير مطّلع على أخطر الملفّات في تونس وأهمّها ملفّ القروض الأجنبيّة، التي سبّبت ارتهان البلاد فبعد عامين من الرئاسة وأكثر من ثلاثة أشهر من الانفراد بالحكم. لم تُتخ أخطر الملفّات. لماذا؟

- الدّيون التي تُعطيها الدّول الأوروبيّة وصندوق النّقد الدّولي هي ديون استعماريّة، فبسببها وضعت كلّ ملفّاتنا بأيدي الأجانب وهم لا يُعطون دولارا واحدا إلا إذا عرفوا جهات صرفه. فالجهات الدّائنة لتونس لا تمنح القروض وتتركنا نتصرّف حسب اختياراتنا، بل هي وضعت السياسات والتّشريعات، بل أكثر، فلا يوضع وزير أو مسؤول مهمّ في منصبه إلا بموافقةمن الدّول المقرضة، ثمّ إنّ هاته الجهات الدّائنة قد انتصبت مكاتبها في تونس تراقب بل تُشرف على صرف الأموال. فإذا كان من فساد أو صرف في غير وجهته فبعلمهم وموافقتهم.

- السّؤال مزيّف لأنّ المتحكّم الفعلي والحقيقيّ في ماليّة تونس العموميّة هم صندوق النّقد الدّولي والدّول الأوروبيّة فقد شكّلوا لجان مراقبة دائمة بمثابة الكوميسيون المالي ممّا جعل من توس تحت الوصاية الدّوليّة المباشرة. وهذا الأمر يجعل حديث الرئيس عن جرد القروض لغوا صريحا. لا محلّ له. لأنّ المشكلة ليست في سوء تصرّف ماليّ أو اختلاس أموال الشّعب إنّما في هيمنة غربيّة على بلادنا واضحة جليّة خاصّة في النّاحية الماليّة.

- فإذا كان الرئيس جادّا في حديثة عن استقلال البلاد وسيادتها على قرارها فكان الأولى أن يتوجّه إلى اليد الغربية الغربيّة ليقطعها أو على الأقلّ يكفّ تدخّلها. ولكنّه لا يفعل ولا يقترب حتّى من الفعل ولو بالتّلميح. فإن كان الرئيس وهو الرئيس الحاكم لا يستطيع فمصيبة وإن كان لا يعرف فالمصيبة أعظم.

- لأنّ المطلوب من الحاكم أن يفعل لا أن يسأل، فهل سيوقف الرئيس تسديد القروض الأجنبيّة إلى حين التدقيق في الدّيون؟

سعيّد لمجلس الأمن:
إفريقيا عانت الكثير ولا وجود لترتيب تفاضلي للشعوب

الخبر:

شدد رئيس قيس سعيّد خلال جلسة النقاش رفيع المستوى عن بعد لمجلس الأمن حول "التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: الاتحاد الإفريقي"، على ضرورة أن تكون الأمم متحدة فعلا، وقال:» إنّ هناك شعورا مشتركا بين كافة شعوب العالم لتحقيق أهداف مشتركة تكمن خاصة في الأمن والعدل ... تفصل بيننا آلاف ا لكيلو مترا ت وفوارق في التوقيت ولكن تجمع بيننا أهداف وآمال موحّدة.. لقد عانت إفريقيا

الكثير ولازالت شعوبها تعاني الكثير.. تعاني من الفقر والحروب منذ عقود ولكن أن الأوان اليوم لنضع حدا لهذه الأوضاع التي تتفاقم يوما بعد يوم، لأن الإنسان هو إنسان في كافة القارات، ولابد أن يتمتع بحقوقه الإنسانية في كل مكان..»

وأضاف «لنعالج معا الأسباب قبل أن نعالج النتائج والتبعات، لأن الأوضاع لن تتغير ما لم يتم القضاء على الأسباب الحقيقية ...الأرقام التي تقدم في كل المحافل بالنسبة لإفريقيا، تدل على تواصل المآسي لكن الإنسان ليس مجرد رقم، نشرات الأخبار تتضمن كل يوم أرقاما أو عدد الضحايا، ضحايا الحروب والإرهاب والمجاعات وتتالى النشرات وتتصاعد الأرقام..لابد من أن نراجع بعض الطرق التي تم اعتمادها أن ننظر للأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الأوضاع المستمرة.. ليس هناك ترتيب تفاضلي للشعوب ولا للبشر، وهناك عقبات كثيرة تراكمت عبر التاريخ..»

الحجّام تونس على الحياد ملتزمة بالشّرعيّة الدّوليّة وترحّب وتحمّل الأمم المتّحدة ...

التحرير:

تحدّث الرئيس إلى مجلس الأمن الدّولي وإلى الأمم المتّحدة حديث المنتمي إليها، فتكلّم بضمير المتكلّم الجمعي (نحن) وزعم أنّ ما يجمعنا مع أمم الغرب أهداف وآمال موحّدة.

ولكن ألا يعلم الرئيس أنّ الأمم المتّحدة هي ذراع الدّول المستعمرة التي انتصرت في الحرب العالميّة الثّانية التي اصطنعت هيئة الأمم المتّحدة لتضمن هيمنتها على كلّ الشّعوب؟ ألا يعلم الرئيس أنّ الأمم المتّحدة ومجلس أمنها (الذي يترأسه الآن) هي التي اغتصبت أرض فلسطين وزرعت كيان يهود الصّهيوني في قلب الأمّة لتمزيقها؟ ألا يعلم أنّ الأمم المتّحدة ومجلس أمنها هي التي سمحت بتدمير العراق وسوريا؟ ألا يعلم أنّ الأمم المتّحدة ومجلس أمنها هي التي أشرفت مباشرة على مآسي إفريقيا وسمحت بمجازر القوّات الفرنسيّة والأمريكيّة والبريطانيّة في شعوب إفريقيا؟

الرئيس يتحدّث عن معاناة إفريقيا، ألا يعلم أنّ معاناتها بسبب الاستعمار؟ الرّئيس يتكلّم في الأمم المتّحدة ومجلس أمنها نادي كبار المستعمرين المجرمين يطلب منهم حدّا لهذه الأوضاع، فهل هو جادّ؟؟ أم هي الخطابات الجوفاء التي تسوّق للاستهلاك الإعلامي؟ فهل كلّمهم ليكفّوا استعمارهم واستغلالهم لشعوب إفريقيا؟ هل خطب فيهم ليعيدوا ما نهبوه من ثروات إفريقيا؟ الرئيس الفرنسي السّابق «جاك شيراك» تحدّث في فيديو شاهده الجميع اعترف فيه بسرقة فرنسا لثروات إفريقيا، ولكنّ الرئيس سعيّد لم يتحدّث في أصل البلاء ولو تلميحا. فأين خطاباته العصماء عن الاستقلال والسّيادة؟ أم إنّ السيادة تغيب أحيانا؟

الأمم المتّحدة ومجلس أمنها عدوّ لشعوبنا المسلمة ولشعوب إفريقيا وعداوتهم بيّنة واضحة، ولكنّ «حكّامنا» يستمرّون في خدمتهم بل يستمرّون في ترسيخهم وضمان هيمنتهم.

فهل يُصبح إدخال العدوّ واعتباره صديقا عملا ديبلوماسيّا؟

استعدادا لمناورات الأسد الأفريقي 2022
عسكريون من 5 دول يجتمعون في المغرب

الخبر:

أعلنت السفارة الأميركية بالرباط في منشور على حسابها الرسمي على "تويتر"، يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2021، أن عسكريين من خمسة دول، عقدوا اجتماعا في مدينة أكادير المغربية، استعدادا لمناورات الأسد الأفريقي لسنة 2022.

وقالت السفارة: "استعد لمناورات الأسد الأفريقي 2022" مضيفة أنه "بدأ التخطيط لعودة أكبر مناورة عسكرية في إفريقيا هذا الأسبوع في أغادير، حيث اجتمع عسكريون من المغرب والولايات المتحدة وتونس والسنغال وغانا في مقر المنطقة الجنوبية للقوات المسلحة الملكية المغربية".

وكانت سفارة الولايات الأمريكية بالمغرب، كانت قد قالت في وقت سابق، إن مسؤولين عسكريين أميركيين ومغاربة سيلتقون بمقر قيادة المنطقة الجنوبية بأكادير "للشروع في التخطيط لمناورات الأسد الأفريقي للسنة المقبلة، والذي يعتبر أكبر تمرين عسكري بأفريقيا".

التحرير:

تشارك تونس في اجتماع تُشرِفُ عليه القيادات العسكريّة الأمريكيّة استعدادا لمناورات الأسد الإفريقي 2022، وهي تدريبات عسكريّة فرضتها أمريكا من أجل بسط هيمنتها العسكريّة على الشّمال الإفريقي.

وأمريكا عدوّ بيّن العداوة، فكيف نسخّر جنود بلادنا لخدمة الأعداء؟ ولمصلحة من؟ لمن تستعدّ أمريكا عسكريّا؟ هل تستعدّ لمواجهة الإرهاب وهي صانعته؟ أم تستعدّ لروسيا وهي تستعملها في حروبها، أم تستعدّ للصّين الغارقة في مشاكلها الإقليميّة؟

2% من ثروته كاف لحلّ مشكلة الجوع حول العالم،

بعد اقتراب ثروته من 300 مليار دولار.. إيلون ماسك الأغنى في التاريخ

الخبر:

كشف تقرير صادر عن مجلة فوربس أن إجمالي أرباح رجل الأعمال الأمريكي الشهير إيلون ماسك بلغت 271.3 مليار دولار، ليصبح أغنى رجل في التاريخ.

وترجع زيادة ثروته إلى تخطي رأس مال شركة تسلا إلى 1 تريليون دولار، في إغلاق سوق الأسهم يوم الاثنين بزيادة بلغت حوالي 41.7 مليار دولار عن إغلاق يوم الجمعة.

وارتفعت أسهم تسلا إلى 13٪، إضافة إلى أرباح 16 مليون سهم جديد، بقيمة 16.1 مليار دولار، جنتها الشركة بعد إصدار تقريرها الأخير.

وتقترب ثروة إيلون ماسك من حوالي 300 مليار دولار مقارنة بـ201 مليار دولار ثروة المؤسس والمدير التنفيذي السابق لشركة أمازون، جيف بيزوس، أغنى شخص ظهر على الإطلاق في تصنيف "فوربس 400" لأغنى أغنياء أمريكا في وقت سابق من هذا الشهر.

التحرير:

جاء في الصفحة الحادية والخمسين بعد المائتين من كتاب "النظام الاقتصادي في الإسلام" للعالم والمفكر السياسي الشيخ تقي الدين النبهاني مؤسّس حزب التحرير ما يلي:"إنّ ظاهرة سوء توزيع الثروة بين الأفراد، في مختلف دول العالم، من الحقائق الثابتة التي تنطق بها جميع مظاهر الحياة اليومية، في صراحة وفصاحة، لا تدعان كبير مجال للتدليل عليها، وإن ما يعانيه البشر من هذا التفاوت الفاحش في قضاء الحاجات، لا يحتاج إلى إظهار حدة هذا التفاوت وبشاعته.

وقد حاولت الرأسمالية معالجة ذلك فلم تفلح. والاقتصاديون الرأسماليون حين يبحثون نظرية توزيع الدخل، يهملون كل الإهمال سوء توزيع الدخل الشخصي، ويكتفون بعرض الإحصاءات من غير معالجة ولا تعليق. والاشتراكيون لم يجدوا وسيلة لمعالجة سوء التوزيع سوى تحديد الملكية بالكم. والشيوعيون جعلوا المعالجة منع الملكية.

أما الإسلام فقد ضمن حسن التوزيع في تحديد كيفية الملكية، وكيفية التصرف، وفي إعطاء من قصرت به مواهبه ما يضمن له تقاربا مع غيره ممن يعيشون في المجتمع، لإيجاد التقارب في توفير الحاجات بين الناس. وبذلك عالج سوء التوزيع.

إلا أنه مع وجود التقارب في قضاء الحاجات بين الأفراد، قد توجد ثروات كبيرة لدى بعض الأفراد. والإسلام لم يفرض التقارب بين الناس في الملكية، وإنما فرض استغناء كل فرد عن غيره، في حاجاته المعروفة بالنسبة له. "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى" رواه البخاري.

وهذه الثروات الكبيرة تهيئ لأصحابها فرص الادخار، وتساعد على اكتساب الدخول الكبيرة، فتظل الثروة الكبيرة موجودة حيث يكون المال الكبير؛ لأن المال يجلب المال، وإن كان للجهد أثر في اكتساب الثروة، وتهيئة الفرص لاستغلال الأموال، فلا يوجد منها أي خطر على الاقتصاد، بل على العكس تنمي الثروة الاقتصادية للجماعة، كما تنمي ثروة الفرد، ولكن الخطر إنما يأتي من النقود المكنوزة عند بعض الأفراد، من ذوي الثروات الكبيرة. فيهبط بكنز النقود مستوى الدخل، وتنتشر البطالة، ويصل الناس إلى حالة من الفقر، ولذلك لا بد من معالجة كنز النقود.

لقد حان الأوان لتغيير هذا النظام الرأسمالي الظالم الفاسد، وحان الأوان لإحلال نظام الإسلام مكانه، فدولة الإسلام قادمة بإذن الله ولن تتأخر كثيراً، وستقضي على الرأسمالية ودولها، فالعالم لم يعد يطيق استمرار هيمنة رأس المال على الشعوب، ولا استمرار احتكار الرأسماليين الجشعين للثروة.

هجرة أصحاب الشهائد نزيف يأبى أن يتوقّف

الخبر:

توصلت دراسة حول تحليل آثار الهجرة على سوق العمل في تونس إلى أنّ عوامل عديدة تظافرت في السنوات الأخيرة لتعزيز نزعة الشباب نحو الهجرة من تونس وخاصة حاملي الشهائد الجامعية. وضمن الدراسة التي قام بها برنامج «من أجل نهج شامل لإدارة الهجرة وتنقل العمالة في شمال إفريقيا» أكد عدد من المختصين في موضوع الهجرة والتشغيل أن منعالفئات العمرية النشطةمن العمل أو عدم قدرتهاعلى ولوج سوق العمل وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس للفئات العمرية من 6 إلى 16 عامًا فضلا عن امتداد الدراسة إلى ما بعد هذا العمر ووجود نسب كبيرة متزايدة من الشباب، والفتيات على وجه الخصوص، جميع هذه العوامل ساعدت على زيادة عدد خريجي التعليم العالي.

كما تؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل ارتفاع معدلات البطالة التي تعاني منها الفئات العمرية من 15 إلى 35 سنة، ولا سيما النساء، والتي تصل إلى نسب تتراوح بين 30 إلى 50 ٪، والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد جعل من سوق العمل في تونس عاجزة عن استيعاب الطلب الحالي والإضافي على التشغيل.

كما أن عدم الاستقرار السياسي وديناميكيات القطاع الخاص الضعيفة أدت أيضا إلى تعقيد الوضع حيث تشير بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى أن الاقتصاد فقد نصف قدرته على خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص بعد الثورة.

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الوطني للإحصاء أعد دراسة حول التشغيل للربع الثاني من سنة 2021 توصلت إلى أن عدد العاطلين خلال الربع الثاني من عام 2021 يقدر بنحو 746.4 ألف من إجمالي القوى العاملة مقابل 742.8 ألف عاطل عن الربع الأول وبذلك تبلغ نسبة البطالة 17.9 ٪.

التحرير:

ليس من الطبيعي لبلد غني بالثروات العامة والمختلفة الطبيعية منها والمكتسبة، والتي تدخل تحت صنفي الملكية العامة وملكية الدولة أن تصل إلى هذا الحد من السوء والضنك في الحياة ما يجعل أبناءها يفرون منها أفواجا جراء استحواذ ثلة من المتنفذين وأسيادهم الغربيين وأتباعهم وأشياعهم بالملكيات العامة، بدلا من أن

يجري توزيعها وتصريفها لما فيه مصلحة العامة، وهذا ليس حال تونس فحسب وإن كان فيها بارزا كبقية الدولة الصغيرةوالغنية، بل هو حال كل بلاد المسلمين مع تفاوت هنا وهناك مرجعه إلى مدى سيطرة الطبقة الحاكمة ودرجة غياب المحاسبة والشفافية والخوف من الخصوم السياسيين، وهذا أمر تعاني منه بلاد المسلمين كما تعاني منه بلاد الغرب وإن كان بأقل درجة نظرا لوجود نوع من المحاسبة والقانون فيها أكثر من بلاد المسلمين.

حالة من التردي والفقر هي في الأصل نتاج الفكر الرأسمالي المطبق، تتفاوت فيه دول العالم ومنها بلاد المسلمين تبعا لحيثيات وظروف محلية أو إقليمية خاصة بكل منطقة أو بلد، لكن بالمجمل كل من يعتنق الفكر الغربي في الاقتصاد يعاني من المشكلة نفسها ولن يتخلص منها وإن سعى إلى ذلك.

فدعوات الإصلاح والعلاج المنبثقة أو المبنية على الفكر الرأسمالي ومنطلقاته كلها فاشلة ولن تغني عن المهاجرين والمهجَرين والفقراء شيئا يذكر، لأن الخلل أصيل في فكرهم الاقتصادي وعميق في جذور نظرتهم للقضايا الاقتصادية، وزاد على ذلك في

أمريكا وأوروبا يغمسون أيديهم في دماء السودان وأهله على مسمع الحكام من المكوّنَيْن العسكري والمدني، بل وبعونهم، قاتلهم الله أنى يؤفكون

استيقظ أهل السودان اليوم 2021/10/25م على تحركات مشتعلة من الجيش قامت باعتقالات لبعض الوزراء بالإضافة إلى عدد من المشاركين في الحكم الانتقالي المدني ثم باعتقال رئيس الوزراء حمدوك نفسه... وبعد ذلك ألقى البرهان كلمة متلفزة أعلن فيها حالة الطوارئ وحل مجلس السيادة ومجلس الوزراء وإعفاء مديري الولايات ثم وكلاء الوزارات وطلب من المديرين العامين إدارة شئون الوزارات... وأعلن أنه لم يلغ الوثيقة الدستورية، ولكنه ألغى منها المواد الأساسية كما جاء في خطابه، وأنه يريد تصحيح مسار الثورة وليس إلغاء الثورة.

أيها المسلمون: لقد أصبحت بلاد المسلمين مسرحاً يتنافس عليه الكفار المستعمرون أيهم أشد فتكاً بالإسلام وأهله، ثم يجدون أدوات لهم من أبناء المسلمين يشدون على أيديهم تأييداً كأنهم لا يعقلون بل هم فعلاً لا يعقلون. إن أمريكا وعملاءها في قيادة الجيش: البرهان وأعوانه، وأوروبا خاصة بريطانيا في وزارة حمدوك وإخوانه، يتصارعون أيهم يفوز بالسيطرة والهيمنة على السودان وأهله لامتصاص خيراته والاستيلاء على موقعه وثرواته، لا نقول على غفلة من أهلها، بل على بصيرة ممن يتحكمون في رقابها، سواء أكان برهاناً أم حمدوكاً، دون أن يستحيوا من الله ولا من رسوله ولا من عباده، وإنما يسارعون إلى ما يمهد لهما طريق الخزي في الحياة الدنيا والآخرة، وذلك هو الخزي العظيم.

إن الطرفين يحفرون حُفراً يوقع فيها بعضهم بعضاً! لقد اتفق الطرفان على الوثيقة الدستورية في 2019/8/21 مدة 39 شهراً ليحكم منها برهان وأعوانه 21 شهراً ثم يتلوه حمدوك ومن معه 18 شهراً تالية ومن ثم يبدأ المدنيون في شهر أيار/مايو 2021م، ولكنها عُدّلت بعد اتفاق جوبا في 2020/10/3 لتصبح نحو 53 شهراً اعتباراً من الوثيقة الدستورية، فيبدأ المدنيون الحكم في تشرين ثان 2021م، وكان معروفاً أن العسكر لن يسمحوا بذلك ومن ثم يقومون بتعطيله، ولن يمكنوا المدنيين من الحكم في تشرين ثان من هذا العام، ولم يكن هذا الأمر مجهولاً على كل واع مدرك للأمور على وجهها، وقد سبق أن أصدرنا جواباً في 2019/9/23م حول اتفاق الوثيقة الدستورية قلنا فيه:

[- إن الحكم في السودان وفق الوثيقة الدستورية يكاد يكون مُشكَّلاً من فريقين بصلاحيات متفاوتة وبولاءات خارجية متصارعة وسينعكس هذا الأمر على عملهما في حل مشاكل الناس وسلامة عيشهم، وسيكون هَمّ كل منهما خدمة الاتجاه الذي يواليه، ومن ثم يتربص أحدهما بالآخر ليُقصيه بوسائل داخلية وخارجية... والمعروف عن إنشاء مثل هذه المجالس في السودان أنها لم تكن تُنشأ إلا مرتبطة بالفترات الانتقالية والأزمات... وذلك إلى أن يتمكن الجيش من ترتيب أوراق الدولة وحل المجلس وفرض رئيس للبلاد من ضباط الجيش]، ثم أضفنا: [- أما المتوقع فإن أمريكا وبريطانيا لن تتعايشا معاً بهدوء، فمصالحهما مختلفة وأدواتهما المحلية تبع لهما، ولذلك فسيعمل كل من الطرفين لإجهاض تحركات الآخر! ومن متابعة الأحداث الجارية وتدبُّر متعلقاتها وتمحيص التصريحات خارجياً ومحلياً، وخاصة المسئولين الأمريكان والأوروبيين... فإنه يمكن ترجيح الوسائل التي سيستعملها كل من الطرفين لمضايقة خصمه والتمكن منه ثم إقصائه عن الحكم...]،

وهذا ما كان، فافتعل العسكر أموراً مهدت إلى ما أعلنه البرهان هذا اليوم من حالة الطوارئ في البلاد ومزيد من البؤس والشقاء والعناء لأهل السودان خدمة لأسياده من الكفار المستعمرين.

أيها المسلمون: ليس غريباً أن يتنافس أعداء الإسلام على إضعاف البلاد والعباد، ولكن الغريب المحزن أن يتم ذلك بأيدي عملاء لهم محسوبين على الإسلام والمسلمين، ويسكت المسلمون عليهم وهم يرون ويسمعون! ثم يشكون من شظف العيش وضيق المأكل والمشرب، كأنهم لم يعلموا قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾.

يا أهل القوة والمنعة: أليس منكم رجل رشيد؟! إنه لا عذر لمعتذر، أفترون أمريكا وبريطانيا تصولان وتجولان في بلادكم، وأدواتهما رجال يعيشون بينكم بل قادة يقودونكم إلى الذل والهوان، ومع ذلك تقدمون المعاذير لكي لا تقفوا في وجههم؟! إن هؤلاء الكفار المستعمرين ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾، ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، وإنّ من يوالونهم من الحكام في بلاد المسلمين لا يجوز أن يُركن إليهم وهم فسقة ظلمة ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾، فكيف لا تتحركون؟! كيف لا تأخذكم العزة بالقوة والنصرة فتزيلوا أولئك الطغاة أعداء الله ورسوله؟! كيف لا تأخذكم عزة الإسلام فتتذكروا الأنصار في يوم العقبة الثانية لنصرة دين الله وعباد الله وحملة دعوته؟!

إن حزب التحرير يدعوكم لنصرته لإقامة حكم الله وإزالة الطغاة الذين يتحكمون في البلاد والعباد لمصلحة الكفار المستعمرين، هلمّ يا أهل القوة والمنعة إلى نصرة الله ورسوله لإزالة حكم الطاغوت وإقامة حكم الله فتعزوا في الدارين وذلك هو الفوز العظيم. هلم يا أهل القوة والمنعة واذكروا سعد بن معاذ الذي اهتز عرش الرحمن لموته تكريماً لإيمانه ولنصرته دين الله، أخرج البخاري عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اهْتَزَّ العَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»...).

إن حزب التحرير يدعوكم لنصرته وأن لا تخشوا أعداء الله، وتذكروا قول القوي العزيز، وقوله الحق: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾، ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

أيها المسلمون، يا أهل القوة والمنعة: حزب التحرير يستنصركم فانصروه، ويعتز بكم فأعزوه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

التاريخ الهجري :18 من ربيع الاول 1443هـ
التاريخ الميلادي : الإثنين، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021م

حزب التحرير

تدوينات:

لِـلْحَلِّ بابٌ واحدٌ مُغْلَقٌ فاكْسِروه...

ولِلعَبَثِ والتسليةِ أبوابٌ مفتوحةٌ فلا تدخلوها...

بابُ الحلّ:

هو بابُ التغيير الجذري، تغيير الأنظمة والتشريعاتِ والأفكار والطبقة السياسية والنفوذ الغربي... واستبدال الإسلام عقيدة وشريعة ونظاما وأفكارا وطبقة سياسية بهذا كله...

هذا الباب إن لم نكسِرهُ نحن... فلن يفتحهُ لنا أحدٌ.

أبوابُ العبَثِ والتسلي:

الانتخابات... الدولة المدنية... الدولة العسكرية... الديمقراطة... التغيير الوزاري... الإصلاح السياسي... التدرّج... الحوار الوطني... الخطط الخمسية والعشرية... المجتمع الدولي... القروض... المساعدات الدولية... الأمم المتحدة والشرعية الدولية... تقاسم السلطة مذهبياً وطائفياً... ووو

هذه الأبواب فتحها لنا أعداؤنا وأدواتهم، ومفاتيحها بأيديهم، لنتسلى ونعبث بها، فيما هم على رقابنا قابضون.

د. إسماعيل الوحواح

جواب سؤال

انقلاب العسكر في السودان على الحكم الانتقالي المدني

السؤال: استيقظ أهل السودان اليوم 2021/10/25 على تحركات مشتعلة من الجيش قامت باعتقالات لبعض الوزراء بالإضافة إلى عدد من المشاركين في الحكم الانتقالي المدني ثم باعتقال رئيس الوزراء حمدوك نفسه... وبعد ذلك ألقى البرهان كلمة متلفزة أعلن فيها حالة الطوارئ وحل مجلس السيادة ومجلس الوزراء وإعفاء مديري الولايات ثم وكلاء الوزارات وطلب من المدراء العامين إدارة شئون الوزارات... وأعلن أنه لم يلغ الوثيقة الدستورية، ولكنه ألغى منها مواد أساسية كما جاء في خطابه، وأنه يريد تصحيح مسار الثورة وليس إلغاء الثورة! وكل ذلك تم هكذا فجأة وكأنّ المكون المدني في السلطة لم يكن على علم فكيف ذلك؟ وهل سيبقى السودان في أخذ وشد لسنوات طوال يذوق الناس خلالها البؤس والشقاء؟ ولكم الشكر.

الجواب: سأبدأ يا أخي من الآخر، فقولك (تم هكذا فجأة) فليس الأمر كذلك، فمن تدبر الأمر منذ بداية اشتراك الجيش والمدنيين في السلطة كان يدرك أن هذه الشراكة لن تدوم، فالطرفان يتبعان جهتين مختلفتين فالبرهان وحميدتي وأعوانهما وراءهم أمريكا وحمدوك وجماعته وراءهم أوروبا وخاصة بريطانيا، والبرهان وحمدوك كل منهما يعمل لمصلحة الجهة التي يتبعها وهم أبعد ما يكون عن مصلحة الناس لأن رعاية الشئون التي يدعو الإسلام إليها ليست واردة عند أي منهما! هذا من وجه ومن وجه آخر فإن الحكم يدار برأس واحدة وليس بأن يديرها رأسان على طرفي نقيض! وقد سبق أن أصدرنا جواباً على هذه المسألة منذ البداية في 2019/9/23 أي منذ نحو بداية اشتراك الطرفين في الحكم وقد جاء فيه حول اتفاق المكون العسكري مع المكون المدني لتقاسم السلطة التالي: (أما المتوقع فإن أمريكا وبريطانيا لن تتعايشا معاً بهدوء، فمصالحهما مختلفة وأدواتهما المحلية تبع لهما، ولذلك فسيعمل كل من الطرفين لإجهاض تحركات الآخر! ومن متابعة الأحداث الجارية وتدبُّر متعلقاتها وتمحيص التصريحات خارجياً ومحلياً، وخاصة المسئولين الأمريكان والأوروبيين... فإنه يمكن ترجيح الوسائل التي سيستعملها كل من الطرفين لمضايقة خصمه والتمكن منه ثم إقصائه عن الحكم...). وقد ذكرناها هناك.

وهذا ما حدث بالفعل. ولتوضيح مجريات الأمور نستعرض ما يلي:

أولاً: وضع السودان والصراع فيه:

1- السودان بلد إسلامي عريق لكن تسيطر عليه أمريكا بنفوذها الدولي وأدواتها الإقليمية والأهم عن طريق عملائها المحليين، وفيما يقوم نظام الحكم في السودان بخدمة السياسة الأمريكية بطريقة رخيصة فإن أهل السودان يكابدون الظلم والجوع والحرمان والبطالة، وكلما نهض أهل السودان بانتفاضة أو ثورة يريدون التغيير ويريدون الإسلام يضع هؤلاء الحكام العقبات والمتاريس والهواجس أمامهم لمنعهم من الوصول إلى أهدافهم والتي هي أهداف السودانيين وأهداف الأمة الإسلامية قاطبةً. ثم نقلوا الصراع من صراع أمة ضد حكامها العملاء إلى صراع بين عملاء أمريكا أصحاب النفوذ الجديد (نسبياً) في السودان وبين عملاء بريطانيا صاحبة النفوذ القديم منذ استعمارها للسودان. وبهذه المعادلة للصراع يضمن عملاء أمريكا إبعاد الأمة في السودان عن حقيقة الصراع بين الإسلام وعملاء الدول الكافرة.

2- ولما كان عملاء أمريكا (المجلس العسكري) تحكمهم ما أطلق عليها "الوثيقة الدستورية" مع عملاء الإنجليز والأوروبيين (زعامات قوى الحرية والتغيير ونواته تجمع المهنيين والأحزاب الموالية والحركات المسلحة)، تلك الوثيقة التي جرى التوقيع عليها بين الجانبين في 21 آب/أغسطس 2019، وقد كان مقررا أن يترأس العسكريون مجلس السيادة (رئاسي) لمدة 21 شهرا، ثم يترأسه المدنيون 18 شهرا، ابتداء من أيار/مايو الماضي أي أن المدة 39 شهراً. لكن تم التعديل بعد اتفاق جوبا الموقع في 2020/10/3م حيث أصبحت المدة 53 شهراً، ومن ثم يبدأ المدنيون في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وهكذا يتضح بأن الاتفاق المعقود سنة 2019 بين المدنيين في قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري كان فخاً نصبه المجلس العسكري ومن ورائه أمريكا لهذه القوى عبر جعل رئاسة مجلس السيادة الأولى للعسكر والثانية للمدنيين، فجرى إيهام قوى الحرية والتغيير بأنهم سيُسلَّمون رئاسة المجلس، أي حكم السودان لما بعد الـ21 شهراً الأولى، ولو كان هذا ممكناً لأمكن عملاء الإنجليز والأوروبيين من إجراء تغييرات واسعة تطال قيادة الجيش وتمويله بشكل يهدد النفوذ الأمريكي في السودان، وهذا لا تسمح به أمريكا.

3- وأما الإنجليز فهم في موقف علني مع عملائهم، (أعربت

بريطانيا، الأربعاء، عن استعدادها للمساعدة في حل الأزمة السياسية الراهنة في السودان، ضمن مبادرة رئيس وزرائه، عبد الله حمدوك... والتقى حمدوك، في الخرطوم الأربعاء، وزيرة الدولة البريطانية للشؤون الإفريقية، فيكي فورد، بحضور كل من المبعوث البريطاني إلى السودان روبرت فيرويذر، والسفير البريطاني لدى الخرطوم، جايلز ليفر. وأكدت فورد على دعم بلادها للعملية الانتقالية في السودان، معربة عن قلقها إزاء الأزمة السياسية الراهنة... وتابعت أن لندن قلقة أيضا من "الأزمة المعيشية نتيجة إغلاق الطريق القومي بشرق السودان".....، وقالت فورد إن الحكومة البريطانية مستعدة "للعمل المشترك مع الحكومة السودانية لحل هذه القضية في سياق حل الأزمة السياسية بالبلاد، في إطار خارطة الطريق التي أعلنها رئيس الوزراء السوداني". وكالة الأناضول التركية، 2021/10/21) وكذلك استمر تقاطر المبعوثين الأوروبيين إلى الخرطوم لدعم حكومة حمدوك والدعوة لفك الإغلاق الخانق في شرق السودان والذي يهدد بتأليب الشعب ضد الحكومة بسبب نقص الغذاء والوقود وارتفاع الأسعار.

4- هذا هو الإطار العام الذي سارت فيه الأحداث في السودان، ومنه تتضح حالة التنافر والصراع والإيقاع بالخصم التي بادر إليها عملاء أمريكا ضد عملاء الإنجليز والأوروبيين، وكل هذا تهيئة لما تم من إخراج المكون المدني الأوروبي من المشهد في السودان واستفراد المكون العسكري التابع لأمريكا بالسلطة في السودان، ومن أعمال التهيئة هذه:

أ- الانقلاب العسكري الفاشل:

أعلن وزير الدفاع السوداني، الفريق الركن ياسين إبراهيم 2021/9/21، عن إحباط محاولة انقلاب قادها اللواء الركن عبد الباقي الحسن عثمان بكراوي، ومعه 22 ضابطا آخرين برتب مختلفة وضباط صف وجنود. وبالتدقيق في هذه المحاولة الانقلابية نجد أنها مصطنعة، إذ كانت تحركات قطاعات الجيش السوداني في الخرطوم والموالية للقيادة العسكرية (البرهان وحميدتي) لا توحي بأن القيادة العسكرية تحس بالخطر، ومن جانب آخر فإن سيرة قائد هذه المحاولة ووجوده في القاهرة توحي بأن قيادة الجيش كانت في صورة كل ما حصل قبل حصوله. فقائد تلك المحاولة الانقلابية قد زامل في خدمته العسكرية البرهان في عمليات بحر الجبل وزامل شمس الدين كباشي في غرب دارفور. (عربي21، 2021/9/22) وهؤلاء رؤوس القيادة العسكرية في الجيش السوداني ومجلس السيادة، وعام 2016 تمت ترقيته إلى رتبة لواء، أي في عهد الرئيس البشير، وعام 2018 قامت القيادة بنقله للخرطوم ما يدل على الثقة الكبيرة بينه وبين القيادة العسكرية، وهذه القيادة العسكرية من حول البشير هي قيادة مجلس السيادة اليوم، بمعنى أن هذا الرجل كان مقرباً وموثوقاً من كبار عملاء أمريكا في قيادة الجيش. وتصوُّر أن تكون محاولته للانقلاب حقيقية ليس في محله، ولكنه أمر قد دبر بينه وبين القيادة لأغراض ترتيب الحكم قبل أن يحين موعد التسليم المفترض لقيادة مجلس السيادة للمدنيين. ولا يغير من هذا التصور شيئاً أن هذا الرجل كان يعلن عدم تناغمه مع قوات الدعم السريع واتهم سنة 2020 بالإساءة لقائدها حميدتي. ثم إن هذا الرجل غادر إلى القاهرة للقيام بعملية جراحية وبتر جزء من ساقه، وعاد إلى الخرطوم قبل محاولة الانقلاب المزعومة بنحو خمسة أيام فقط!

ب- اضطرابات شرق السودان

ومن أجل تسخين الأجواء ضد حكومة حمدوك أو المكون المدني في مجلس السيادة فقد انطلقت احتجاجات في شرق السودان بدأت 2021/9/17 في ميناء بورتسودان والتي سرعان ما امتدت لتغلق شرق السودان برمته من موانئ وخطوط أنابيب النفط والطريق "القومي" الرابط مع العاصمة الخرطوم، وتوقفت حركة الشاحنات التجارية ولمع اسم المجلس الأعلى لنظارات البجة والعموديات المستقلة برئاسة محمد الأمين ترك الذي صار يعلن شروطه القاسية والتعجيزية على حكومة حمدوك لفك "حصاره عن الخرطوم وباقي السودان".

وأما الإشارات الدالة على أن هذا الإغلاق الواسع والمطبق كان مفتعلاً أنه بدأ في 2021/9/17 احتجاجاً على اتفاقية جوبا التي تهضم حقوق شرق السودان ووقعت مع جماعات مسلحة كان قسم منها يناضل من أجل حقوق تلك المنطقة، لكن توقيع تلك الاتفاقية كان في تشرين أول 2020، أي قبل عام تقريباً، ولم تبرز وقتها تلك الاحتجاجات وبهذا الزخم القاتل، فهي مصطنعة من باب عدم تزامنها مع توقيع الاتفاقية، وأما أن المكون العسكري كان خلف تلك الاحتجاجات فهو أن عبد الفتاح البرهان قد وصفها بأنها "سياسية" فقال: (ما يحدث من إغلاق في الشرق... أمر سياسي، ويجب أن يتم التعامل معه سياسياً. إندبندنت عربية، 2021/9/30)، بمعنى أن الجيش يتنصل من مسؤوليته عن حل هذه الأزمة مع أنها ذات طابع أمني وتمس حياة الشعب السوداني كله تقريباً.

ج- المطالبة بحل الحكومة، ووقف الاجتماعات في مجلس السيادة،

وزاد التسخين الذي يقودة المكون العسكري وعلت المطالبات بحل الحكومة، ولم تعد هذه المطالبات من قوى سياسية ومتظاهرين، بل من المكون العسكري في مجلس السيادة، فبعد تجميد آليات الشراكة بين المكونين المدني والعسكري بعد محاولة الانقلاب هاجم المكون العسكري نظيره المدني (وذكر تلفزيون «الشرق» أن البرهان قال في خطاب لعسكريين بمنطقة «الخرطوم بحري العسكرية» أمس، إن أي حلول للوضع السياسي الراهن في البلاد، لن تمر إلّا عبر «حل الحكومة الحالية»، مضيفاً: "ليست هناك حلول للوضع الراهن إلّا بحل الحكومة الحالية، وتوسعة قاعدة الأحزاب السياسية في الحكومة الانتقالية". الشرق الأوسط، 2021/10/12) وكذلك، (ذكر موقع "سودان تريبيون" أن رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك رفض طلبا من رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) لحل الحكومة الحالية وتعيين حكومة جديدة بدلا منها، بينما أكد مصدران من مجلس الوزراء أن الأزمة بين المكون العسكري والمدني عادت إلى مربع الخلافات الأول. ونقل الموقع عن مصادر متعددة قولها إن رئيس مجلس السيادة ونائبه طلبا - خلال اجتماع التقى فيه المسؤولون الثلاثة أمس لمناقشة الأزمة السياسية في البلاد - استبدال الحكومة بأخرى. كما طلب البرهان تجميد نشاط لجنة تفكيك النظام المعزول، المعروفة محليا بـ"لجنة إزالة التمكين". الجزيرة نت، 2021/10/15). وكذلك (وصف حمدوك الأزمة الحالية التي تمر بها بلاده بأنها أخطر أزمة تواجه الحكومة الانتقالية، بعد رحيل النظام السابق. ودعا الأطراف جميعا إلى الوحدة لكي لا تنجر البلاد إلى الفوضى. بي بي سي، 2021/10/18).

وبهذه الأحداث المتصاعدة منذ شهرين فإنه بات واضحاً بأن المكون العسكري بقيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) قد دفعا بالمرحلة الانتقالية إلى المجهول، (وقال حميدتي في بيان، إن "تسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين سابق لأوانه، وليس من ضمن الأجندة في الوقت الراهن"، مضيفا أن "تصوير ما يحدث الآن بسبب قرب تسليم المجلس للمدنيين كذب وعيب"، عربي21، 2021/10/8).

ثانياً: انقسام الحرية والتغيير:

ومما يقض مضاجع حكومة حمدوك أن قوى الحرية والتغيير التي جاءت بحمدوك رئيساً للوزراء قد أخذت بالانشقاق وبرز فيها شطران، شطر "مجموعة الميثاق الوطني" الذي صار يرى بأن المشكلة في حكومة حمدوك (وقال القيادي في قوى الحرية والتغيير-مجموعة الميثاق الوطني مني أركو مناوي إن الأزمة الحقيقية في السودان داخل تحالف الحرية والتغيير. الجزيرة نت، 2021/10/20)، وشطر آخر صار يعرف بالمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ويمثل أحزاب المؤتمر السوداني والأمة القومي والتجمع الاتحادي وحزب البعث، وفيما اعتصم الشطر

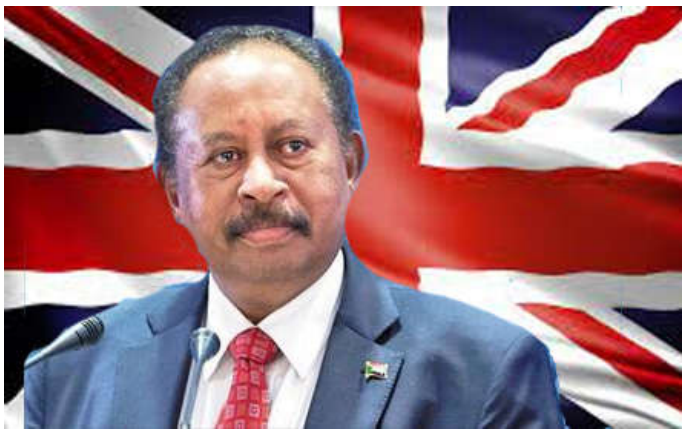

الأول بشكل مفتوح أمام مجلس الوزراء مطالباً بحل الحكومة واستقالة حمدوك ومذكراً بالاعتصامات سنة 2019 ضد نظام البشير فإن الشطر الثاني نظم المظاهرات للمطالبة بتسليم الحكم لمدنيين وفق الوثيقة الدستورية.

بقيت مسألة واحدة، وهي فيما إذا كان بعض عملاء الإنجليز والأوروبيين قد غيروا ولاءهم، والحديث يدور بالتحديد عن جبريل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة ووزير المالية

الحالي في حكومة حمدوك وكذلك مني ماركو مناوي حاكم إقليم دارفور. وبتدبر هذا الأمر يتبين ما يلي:

1- إن وزير المالية جبريل إبراهيم حظي على ثقة عميل الإنجليز عبد الله حمدوك الذي عينه وزيراً للمالية في التشكيلة الجديدة لحكومته 2021/2/8، وقبل ذلك أي منتصف 2019 كانت السفارة القطرية تدافع عنه أثناء أزمة ترحيله من إثيوبيا 2019/7/21، وكان قبل ذلك مع أخيه خليل الذي قتله الجيش السوداني في غارة جوية، كان من مؤسسي حركة العدل والمساواة في دارفور ومن مناهضي زعيم مليشيات "الجنجويد" والتي صارت فيما بعد قوات الدعم السريع (حميدتي) في دارفور، وكانت بريطانيا وأوروبا تستغل القوى المناهضة لنظام البشير في دارفور فتقيم معها الاتصالات وتنسج معها العلاقات لضرب نظام البشير، وله قبل ذلك اتصالات بدولة الإمارات وتشاد، أي بدوائر النفوذ الإنجليزي والأوروبي، لكل ذلك فأنّ يترك هذا الرجل علاقاته العريقة برجال الإنجليز والأوروبيين وينتقل إلى الطرف الآخر، عملاء أمريكا، فهذا مستبعد.

2- وكذلك مني أركو مناوي، فهو أحد أمراء الحرب في دارفور التي قاتلت نظام البشير لعقدين قبل أن يضع سلاحه ويهادن السلطة في الخرطوم ليعود مساعداً لعمر البشير بموجب اتفاق أبوجا، ثم إنه كان وحتى وقت قريب يحظى بثقة حمدوك رئيس الوزراء الحالي الذي عينه حاكماً لدارفور في أيار الماضي بعد توقيعه اتفاق جوبا للسلام، وبحكم انتمائه القبلي فهو على عداء تاريخي مع عميل أمريكا نائب رئيس مجلس السيادة (حميدتي).

3- وهكذا فيغلب على الظن بأن دهاء الإنجليز هو الذي دفع بهذين الرجلين إلى معسكر عملاء أمريكا وأبعدهم عن معسكر عملاء الإنجليز والأوروبيين، فإذا نجح البرهان في إقصاء حمدوك وجماعته من الحكم وشكل نظاماً جديداً فتكون بريطانيا قد أدخلت عليه رجلين من رجالها ومن ثم يكون لها نصيب في الحكم الجديد على طريقة الإنجليز في دهائهم وخبثهم.

ثالثاً: وبما آلت إليه الأوضاع في السودان والمسارات الخبيثة التي دفع بها عملاء أمريكا والمسارات الخبيثة الأخرى التي حاول أن يسلكها عملاء الإنجليز والأوروبيين، وكلها فيها ما فيها من إراقة الدماء والظلم والجوع والأزمات، فإن الأهل في السودان يجب عليهم أن يتبينوا أمرهم فيديروا ظهورهم لكل هؤلاء الحكام الفاشلين عملاء أمريكا والإنجليز والأوروبيين والذين يضعون دماء الشعب السوداني ومقدراته في خدمة هذه الدول الكافرة، فيحسموا أمرهم ويوحدوا صفهم ضد كل هؤلاء العملاء، لا فرق بين فريق وفريق، ويعتصموا بحبل ربهم المتين فيهبوا ضد هؤلاء وأولئك فيطيحوا بهم ويقيموا النظام الذي يرتضيه ربهم، دولة إسلامية، خلافة على منهاج النبوة، وشعب السودان أهل لكل هذا الخير الذي يحفظ دماءهم ويوحد صفهم ويطرد نفوذ الكفار من بلادهم. ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

الثامن عشر من ربيع أول 1443هـ

2021/10/25م

الشيخ عطاء بن خليل أبو الرشتة

مؤتمر دعم استقرار ليبيا دعم للتدخل الأجنبي

كتبه أسعد منصور

انعقد في طرابلس يوم 21/10/2021 مؤتمر دولي ليوم واحد باسم "دعم استقرار ليبيا" شاركت فيه 27 دولة و4 منظمات دولية وإقليمية. وتركزت النقاشات فيه على مسارين؛ أمني عسكري وآخر اقتصادي.

وهو أول مؤتمر دولي ينعقد في طرابلس منذ عام 2010؛ وذلك لبعث رسالة بأن هذه الدول تعترف بطرابلس مركزا للدولة الليبية، وقد أشار رئيس الوزراء الليبي الدبيبة إلى ذلك بأن "عقد المؤتمر في طرابلس دليل على استعادة عافيتها ورمزيتها كعاصمة لكل الليبيين". فتنقل إليها الأعمال السياسية ومؤسسات الدولة، ولتأكيد الاعتراف بالنظام السياسي القائم فيها في الحدود التي رسمها المستعمر منذ أن أقام فيها دولة ونصب عملاءه من الملك السنوسي إلى القذافي، وكاد الشعب أن يتحرر ويبحث عن هوية للدولة التي ستقام وكانت ستكون إسلامية حيث اندفع بمشاعره الإسلامية، فتدخل الغرب المستعمر بحلفه الناتو بذريعة نصرة الشعب الليبي فأشاع فيه الفوضى والاضطرابات ووظف عملاءه لذلك ومنع تحرر ليبيا من قبضته.

أكد البيان الختامي للمؤتمر على وحدة ليبيا وسيادتها، أي على بقائها نظاما سياسيا مستقلا عن باقي البلاد الإسلامية المفترض أن تكون وحدة واحدة في دولة إسلامية واحدة. وأكد إجراء الانتخابات في موعدها يوم 24 كانون أول/ديسمبر القادم وإيجاد البيئة المناسبة لعقدها وضرورة أهمية اتخاذ التدابير اللازمة والاستحقاقات لبناء الثقة، واتخاذ إجراءات عقابية صارمة بحق معرقلي العملية السياسية. أي أنهم يفرضون نظاما سياسيا بشكل صارم كما يريدون. ودعت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش في مؤتمر صحفي بختام المؤتمر "كل الدول إلى إعادة سفاراتها إلى العاصمة طرابلس"، وأعلنت أن "الحكومة ملتزمة بتنفيذ كل القرارات الدولية وبينها نتائج مؤتمر برلين، وأنها تدعم جهود اللجنة العسكرية بشأن خطط وقف إطلاق النار والجهود المبذولة من اللجنة العسكرية 5+5".

لقد تمكنت أمريكا بواسطة مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز من عقد مؤتمر جنيف الذي تمخض عن انتخاب رئيس لمجلس الرئاسة ونائبيه وانتخاب رئيس للوزراء يوم 5/2/2021 ومن ثم تمكن الأخير من تشكيل حكومة في طرابلس وأخذ الثقة من البرلمان، وتم انتقال السلطة بسلاسة من رئيس الوزراء السابق فايز السراج إلى رئيس الوزراء الجديد عبد الحميد دبيبة في آذار الماضي يوم 16/3/2021، وحددت الدبلوماسية الأمريكية موعد إجراء الانتخابات يوم 24/12/2021، وهي التي شكلت اللجنة العسكرية 5+5. ولم تتمكن بريطانيا من فعل ذلك رغم عقدها العديد من مؤتمرات الحوار بين الأطراف الليبية في بوزنيقة بالمغرب. وبذلك كانت هذه الجولة لصالح أمريكا مقابل خسارة بريطانيا وأوروبا حيث كانتا تدعمان حكومة السراج، وتعملان على انتخاب رجال تابعين لها.

عندئذ اتجهت الدول الأوروبية لعقد مؤتمر برلين2- بمبادرة من ألمانيا، فعقد في عاصمتها يوم 23/6/2021 وحضره وزراء خارجية أكثرية الدول المشاركة، وقد ركز المؤتمر على "ضرورة خروج القوات الأجنبية والمرتزقة دون تأخير" وعلى "ضرورة بدء مجلس النواب بالإجراءات القانونية وإصدار القوانين المتعلقة بالانتخابات النيابية والرئاسية المنتظرة في 24 كانون الأول المقبل"، ودعا المؤتمر "مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا إلى ضرورة الاتفاق على المناصب السيادية" وركز على الجانب الأمني حيث دعا إلى "ضرورة استكمال بنود وقف إطلاق النار، وإحراز تقدم بفتح الطريق الأمني الساحلي" ودعا "الأطراف المعنية إلى التخلي عن أية أعمال من شأنها تأجيج الصراع في ليبيا ومن بينها تمويل القدرات العسكرية أو تجنيد مقاتلين ومرتزقة أجانب". وقد أكد المؤتمر ما تمخض عنه مؤتمر جنيف. إلا أن أوروبا أرادت أن تثبت دورها في الشأن الليبي خوفا من أن تقصى عنه. حتى إن رئيس وزراء بريطانيا جونسون دعا نظيره الليبي الدبيبة ليجتمع معه في لندن يوم 24/6/2021 مكررا القرارات الصادرة نفسها، وذلك لتأكيد حضور بريطانيا خاصة في المشهد الليبي. وقد شكت أوروبا من ضعف تأثيرها في الشأن الليبي فدعت إلى تشكيل قوة تدخل سريع مقابل القوى الموجودة هناك وخاصة التركية والروسية، إلا أنها لم توفق بسبب ضعف إرادة القتال لديها وخوفها من الهزيمة الساحقة إذا أرادت ذلك دون موافقة أمريكا ودعمها.

وأوروبا تبدي اهتماما شديدا بموضوعين أكثر من غيرهما، وهما: إخراج المقاتلين الأجانب فورا لكون أعمالهم العسكرية تصب في الخطة الأمريكية، والثاني إجراء الانتخابات في موعدها على أمل أن توصل عملاءها لسدة الحكم والفوز بأكثرية المقاعد لكون الوسط السياسي ما زال يتشكل أكثره من عملائها وخاصة عملاء الإنجليز، ولئلا تمنح أمريكا فرصة أكبر لتركز نفوذها وتحقق مزيدا من المكاسب السياسية.

ولهذا فإن الأمر في ليبيا ما زال معقدا وشائكا أي متشابكا بسبب الصراع الدولي فيها وخاصة بين أمريكا وأوروبا. فاتفاق الأطراف المحلية أو عدم اتفاقها مرهون بتبعيتها للدول الكبرى المتصارعة. وهذه القوى المحلية هي التي قبلت على نفسها الارتباط بالقوى الأجنبية لتحقيق مآربها الشخصية والفئوية. وقد صرح مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة طاهر السني عبر حسابه على تويتر يوم 24/6/2021: "إذا أردنا تحرير إرادتنا واسترجاع سيادتنا علينا الاحتكام للشعب ليقرر مصيره بنفسه، الواقع أننا لسنا أولوية لهم فأزمتنا ورقة يتلاعبون بها لتصفية حسابات أخرى بعيدة عنا".

إن الدول الاستعمارية دائما تعمل على تدويل قضايا المسلمين حتى تتمكن من التدخل وبسط النفوذ ومن ثم تحقيق مآربها الاستعمارية. ومؤتمر دعم استقرار ليبيا ما هو إلا تدخل أجنبي يجعل استقرار البلد رهنا بأيديها، فالدولة المستقلة حقا تكسب الدعم من شعبها حيث تستمد سلطانها من الأمة، وليس من الدول الأجنبية، وتجعل السيادة لمبدئها، وفي ليبيا يجب أن تكون السيادة للشرع الإسلامي. وهنا تظهر خطورة تدويل قضايا المسلمين، ولجوء الأطراف المحلية من حكام وأحزاب سياسية إلى الدول الكبرى لحل مشاكل بلادهم ونيل الدعم لاستقرارها منها وهي تشترط عليهم الشروط الاستعمارية الصارمة. فهي تمكن القوى الاستعمارية من البلاد وتفتح لها الطريق للاستحواذ على ثرواتها وجعلها سوقا لمنتوجاتها ونقطة انطلاق لأعمالها الاستعمارية في المنطقة. فاللجوء إلى الدول الكبرى والقبول بتدويل قضايا المسلمين جريمة نكراء، وهي محرمة شرعا. قال تعالى: [وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً].

حكامنا أجسام غريبة في جسد الأمة

بقلم: الشيخ عصام عميرة - بيت المقدس

جاء في موسوعة ويكيبيديا: (الجسم الغريب، ويقصد به أي جسم دخيل غير مرغوب فيه، أو هو أي شيء يأتي من خارج الجسم). وقد أجمع الناس العقلاء والعلماء على ضرورة طرد الأجسام الغريبة من الجسد، فإذا دخل العينَ شيءٌ من الغبار أو الشظايا فإن الأطباء يسارعون إلى إزالته، وإذا بلع طفلٌ قطعة نقدية أو ما شاكل ذلك فإنه ينقل فورا إلى قسم الطوارئ لإخراجه ومعالجة آثاره، وإذا انزلق دبوس حجاب في حلق امرأة، أو اخترقت رصاصةٌ جسم إنسان، فإن حالة الاستنفار القصوى تسيطر على المشهد حتى يتم إخراجها، وإزالة الآثار السلبية التي سببتها. حتى الاجتماعات ذات الدعوات المحددة فإنها تعتبر غيرَ المدعوين متطفلين وأجساما غريبة، وهكذا دواليك. ولم يثبت أن جسما غريبا قد دخل إلى جسد سليم أو مريض وكانت فيه فائدة لذلك الجسم، اللهم إلا أن يكون دواءً مجربا أو تطعيما معتمدا بعد دراسات طبية مستفيضة.

يقول الحق تبارك وتعالى في محكم التنزيل: [أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ]. قال قتادة: (هم المنافقون تولوا اليهود ما هم منكم ولا منهم يقول: ليس المنافقون من اليهود ولا من المسلمين بل هم مذبذبون بين ذلك، وكانوا يحملون أخبار المسلمين إليهم). قال السدي ومقاتل: (نزلت في عبد الله بن أبي وعبد الله بن نبتل المنافقيْن؛ كان أحدهما يجالس النبي ﷺ ثم يرفع حديثه إلى اليهود، فبينا النبي ﷺ في حجرة من حجراته إذ قال: يدخل عليكم الآن رجل قلبه قلب جبار، وينظر بعيني شيطان، فدخل عبد الله بن نبتل - وكان أزرق أسمر قصيرا خفيف اللحية - فقال عليه الصلاة والسلام: علام تشتمني أنت وأصحابك؟ فحلف بالله ما فعل ذلك. فقال له النبي ﷺ: فعلت، فانطلق فجاء بأصحابه فحلفوا بالله ما سبوه، فنزلت هذه الآية).

وهذا يدل على أن جسد الأمة الإسلامية نقي طاهر، ونظيف متجانس، لا يقبل أي جسم غريب، وإذا حصلت ظروف قاهرة، ودخل أي جسم غريب إلى جسدها النقي الطاهر، والنظيف المتجانس، فإنها تهب إلى إخراجه وطرده وإتلافه. فالمنافقون جسم غريب في جسد الأمة الإسلامية، وخطرهم عليها كبير، ولذلك نبهنا الله إلى خطرهم في غير موضع من القرآن الكريم، وبشرهم بالعذاب

في قوله سبحانه وتعالى: {بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً}. وحذرنا من مرافقتهم، قال تعالى: {لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ}.

ومعلوم أن جسد الأمة معرض لدخول الأجسام الغريبة إليه من الأعداء المتربصين، وقد ثبت بالوجه الشرعي والدليل القطعي أن من أخطر الأجسام الغريبة التي دخلت في هذا الجسد خلال القرن الماضي هم الحكام الأشرار، وذلك بعد هدم الخلافة العثمانية في ظروف سياسية معتمة، وأحوال اقتصادية متردية، وأجواء دولية ضاغطة، نتج عنها تمزيق بلاد المسلمين إلى دويلات ضرار وطنية، ونصب الكفار المستعمرون على رأس كل مزقة منها حاكما غيرَ مبايع من أهل الحل والعقد فيها، ولا يحكمها بما أنزل الله، فكانوا هم وزمرهم كالأجسام الغريبة في جسد الأمة الإسلامية، تفتك بها وتؤلمها وتؤرقها.

وقد أوجب الإسلام بقاء العقيدة والشريعة والأمة والدولة نقية دون أي شوائب، وألزمنا أن لا تثبت فيها قدم لمنافق، وأن تكون الدولة قائمة على الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقياس الشرعي بعلة شرعية، لا يدخل إليها شيء من الرأسمالية أو الاشتراكية أو الوطنية أو القومية، وأن يكون دستورها وقوانينها إسلامية بحتة لا تقبل أن يدخل إليها قانون ليس من جنسها، وأن يكون اقتصادها مبنيا على أحكام شرعية تنظم كسب المال والتصرف فيه دون الشوائب الربوية أو غير ذلك من مبتدعات الاقتصاد الرأسمالي وغيره، وأن تكون حياتها الاجتماعية طاهرة لا يعكر صفوها اختلاط ولا مجون ولا انحراف ولا تسيب، أعراضها مصانة، وأنسابها محفوظة، وجرائمها الأخلاقية لا تكاد تذكر، وهكذا يجب أن تكون في سياستها ورعايتها وطعامها وشرابها، وجميع مناحي حياتها، وفي قيمها ومساجدها ومقدساتها، ونخص بالذكر مسجدها الأقصى في بيت المقدس، والذي يتعرض للتهويد والتقسيم الزماني والمكاني، كما فُعل بالمسجد الإبراهيمي في الخليل. ففي سابقة قضائية، وللمرة الأولى منذ احتلال المسجد الأقصى المبارك أصدرت محكمة تابعة لكيان يهود قرارا يسمح لليهود بأداء صلوات صامتة فيه، ما يشكل عدوانا صارخا على المسجد الأقصى، وإعلانا واضحا لحرب تتجاوز المماحكات السياسية الفارغة، والوصاية الشكلية الهشة، إلى عدوان على الدين والمقدسات، وتفتح الطريق أمام الأجسام الغريبة من قطعان المستوطنين والمتطفلين المطبعين لمزيد من الاقتحامات والتدنيسات لهذا المكان الطاهر والمقدس.

فيا جيوش المسلمين: إن صرخات المسجد الأقصى تتعالى وتتصاعد، فإذا لامست أسماعكم وحركت نخوتكم فهبوا لنجدته، وشدوا الرحال إليه فاتحين ومحررين، وكونوا كعمر والمعتصم وصلاح الدين، حرروه من قيوده، ولا تكتفوا بالزيت يسرج في قناديله!

لقد أصاب أمتنا ما أصابها من العنت والجور والنقص في كل ما هو نافع، وطفحت على جلدها آثار الأجسام الغريبة التي شوهت جمالها، ونخرت عظامها، وهزت كيانها من أعلى رأسها إلى أخمص قدميها، وقد آن الأوان أن نحدد من هم منا ومن هم ليسوا منا، وأن نقرر من هو صاحب البيت ومن هو الغريب، وأن نسد الثغرات التي تسللت منها الشوائب والأجسام الغريبة إلى جسد أمتنا فأمرضته، وجعلته كالرميم. وأخطر هذه الأجسام الغريبة هم الحكام الأشرار الذين أوقفوا نمو أمتنا وجعلوها في ذيل الأمم، وفتحوا المجال لدخول كل جسم غريب إلى جسدها، فشوهتها حتى لا يكاد المرء يعرفها.

فلنبادر إلى العمل الجاد المفضي إلى إزالة هذه الأجسام الغريبة، حتى يتعافى جسد الأمة الإسلامية ويعود إلى سابق عهده أيام الخلافة الراشدة الأولى وما بعدها من عهود الخير والجهاد والفتوحات وطاعة الله ورسوله، والتي لا يكون فيها الحاكم جسما غريبا عن الأمة، كونه مبايعا على السمع والطاعة للحكم بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، وذلك بالعمل مع العاملين الجادين لإقامة خلافة المسلمين الثانية الراشدة على منهاج النبوة، الموعودة من الله عز وجل، والمبشَّر بها من رسوله ﷺ، ففيها عز الدنيا والآخرة.

تركيا وأزمة السفراء الغربيين وحكم الإسلام فيهم

أسعد منصور

الخبر:

أعلن أردوغان يوم 25/10/2021 عن انتهاء أزمة السفراء العشر للدول الغربية بالتراجع عن طردهم حسب الأعراف الدبلوماسية عندما يتدخلون في الشؤون الداخلية للبلاد. فقال: "نعتقد أن هؤلاء السفراء أعربوا عن التزامهم بالمادة 41 من اتفاقية فيينا أي مراعاة قوانين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، سيكونون أكثر حذرا في تصريحاتهم بعد الآن عندما يتعلق الأمر بحقوق تركيا السيادية".

التعليق:

لقد تدخل هؤلاء السفراء بالفعل في الشؤون الداخلية التركية بمطالبتهم بإطلاق سراح رجل تركي اسمه عثمان كافالا متهم بضلوعه في محاولة انقلاب 15 تموز 2016 ضد أردوغان. وهذا الشخص هو رجل أعمال وناشط فيما يسمى جمعيات المجتمع المدني، والتي كثير منها تقوم بأعمال سياسية أو فكرية تروج لأفكار الغرب الباطلة وثقافته الفاسدة وحضارته العفنة وتمول من دوله الغربية التي تحارب الإسلام والمسلمين وتطمع في بلادهم. حتى إن وزير داخلية تركيا سليمان صويلو قال في تاريخ سابق، يوم 3/9/2019 "إن أمريكا تمول جمعية شذوذ جنسي (إل غي بي تي) بمبلغ 22 مليون دولار". علما أنه هو المسؤول عن ترخيص هذه الجمعيات وإغلاقها ومراقبتها، فلم يمنع وصول هذه الأموال للشاذين الذين يعملون على إفساد المجتمع ولم يغلق الجمعية! حتى إنه قال: "إن هدف هذه الجمعيات الأساسي يهدد عقيدة الأمة وهويتها".

ولعثمان كافالا هذا الذي يدافع عنه الغربيون جمعية فنية وثقافية، ومنح عام 2019 جائزة التراث الأوروبي الحادي والعشرين من الرابطة الأوروبية لعلماء الآثار وحصل على جائزة تتعلق بحرية الفكر والتعبير من فرع جمعية حقوق الإنسان في إسطنبول، وهو متخرج من جامعة مانشستر في بريطانيا في علوم الاقتصاد. فيظهر أن عمالته أوروبية، خاصة أن ثمانية سفراء لدول أوروبية طالبوا بإطلاق سراحه، ومعهم سفير كندا التي تسير في فلك بريطانيا أو فرنسا أحيانا وتسير في فلك أمريكا أحيانا أخرى. فمن الطبيعي بالنسبة لواقعها أن تسير معهم في هذه الحال، إذ ليس لها سياسة خارجية مستقلة. وتفعل هذه الدول كل ذلك للضغط على النظام التركي وإحراج رئيسه أردوغان في موضوع الحريات وحقوق الإنسان الغربية والعلمانية والديمقراطية التي يتبناها ويطبقها ويدافع عنها أردوغان نفسه ويعتبرها قيما مشتركة مع حلفائه وأصدقائه الغربيين في حلف الناتو الصليبي. فقد صرح مؤخرا: "إن علاقة تركيا بأمريكا هي علاقة الصداقة والتحالف، تستند إلى ماض متجذر، تربطهما القيم المشتركة والمصالح المشتركة، وإن كان يشوب هذه العلاقة أحيانا بعض الاختلاف في بعض القضايا إلا أننا نشترك معا في المصالح والموقف المتشابهة في كثير من المسائل الإقليمية والدولية" (صوت أمريكا 20/9/2021)

فأوروبا تواصل ضغوطها على النظام التركي لتعزيز نفوذها في البلد إذ لها أبواق تنعق فيه، وتعمل على حماية عملائها، وعلى إسقاط أردوغان كما حاولت في 15 تموز عام 2016، لأنها تراه يضرب مصالحها السياسية، ويسير مع أمريكا خادما مصالحها في منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب القفقاس.

وأما الدولة العاشرة وهي أمريكا التي شارك سفيرها أولئك السفراء باعتبارها دولة تتضامن مع حقوق الإنسان والحريات وللتغطية على المواقف الأمريكية الحقيقية من أردوغان، فقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس "سنواصل اللجوء إلى طريق الحوار من أجل حل أي خلاف مع حليفتنا في الناتو (تركيا).. نعتقد أن التعاون في مجالات المصلحة المشتركة أفضل طريق للمضي إلى الأمام وندرك أن لدينا مصالح مشتركة عديدة مع تركيا" (الأناضول 26/10/2021). فهنا تعلن أمريكا أنها مع تركيا وأن لديها مصالح مشتركة فلا تضحي بها من أجل أوروبا، وهي تعمل على ضرب مصالح أوروبا واتحادها، وإبقائها خاضعة لها. وكأن أمريكا تعلن أن مصالحها مع تركيا أهم مما يسمى بحقوق الإنسان والحريات حيث تنتهكها هي، كما تنتهكها كل الدول الأوروبية خاصة ضد المسلمين الذين تحاربهم في دينهم وتضيق عليهم في عيشهم وفي لباسهم ومأكلهم ومشربهم وعبادتهم وثقافتهم وتطبق عليهم التمييز العنصري، فعندما يتعلق الأمر بالمسلمين عندهم فلا توجد حريات ولا حقوق إنسان! ويظهر أن أمريكا سارت مع الأوروبيين لتلعب بهم، ومن ثم لتتراجع وتتركهم في منتصف الطريق وتجبرهم على التراجع، فبعد تصريحات هذا المسؤول الأمريكي والسفير الأمريكي في أنقرة، تقاطر السفراء الأوروبيون على التراجع وذلك بكتابتهم على حساباتهم في موقع تويتر بأنهم يحترمون المادة رقم 41 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في نيسان 1961. فأمريكا تدرك أن الأوروبيين يضغطون على أردوغان لأنه يسير في فلكها ويحقق مصالحها وهو ضد مصالح الأوروبيين السياسية، وهم يعملون على إسقاطه ليأتوا بعملائهم، بينما هي تعمل على حمايته منهم، وفي الوقت نفسه تبتزه حتى يبقى سائرا في فلكها. وبذلك لعبت هذه اللعبة فسارت معهم ومن ثم تراجعت لتجبرهم على التراجع.

هناك نقطة مهمة، وهي كيفية إدارة العلاقات الدبلوماسية، فالإسلام يحرم أن تكون للدول الاستعمارية والطامعة والسائرة في ركابها سفارات أو قنصليات على أراضي دولة الخلافة الإسلامية. فتلك عبارة عن ممثليات سياسية وتجسسية لدولها تعمل عملا سياسيا تخريبيا في الدول وتجند العملاء وتتدخل في الشؤون الداخلية، وهي أوكار تجسس على المسلمين لتتمكن منهم ومن بلادهم، كما فعلت في نهاية الدولة العثمانية. وإذا أرادت دولة الخلافة أن تتباحث معها في موضوع فترسل سفيرا مؤقتا ويعود كما كان يفعل رسول الله ﷺ فأرسل إلى الملوك ورؤساء القبائل سفراء لسفرة واحدة، وكذلك قبل سفراءهم لسفرة واحدة، وإذا تجاوزوا الحد يطردهم ولا يقتلهم كما طرد سفراء مسيلمة الكذاب ولم يقتلهم.

ونقطة مهمة أخرى، وهي موضوع التكتلات على مختلف أنواعها من أحزاب سياسية أو جمعيات ثقافية وخيرية وغيرها وكذلك النقابات، فإن الأحزاب السياسية في دولة الخلافة الإسلامية تقوم على أساس الإسلام ومهمتها حمل الدعوة الإسلامية ومحاسبة الحكام على أساس الإسلام لإحسان تطبيقه، ولا يجوز لها أن تتصل بالدول الأجنبية بأي شكل من الأشكال، ومن يتصل بالدول الأجنبية يعتبر من أهل الريب فتتابعه الدولة حتى تكشف علاقته مع تلك الدول وتجازيه الجزاء الذي يستحقه. وأما الجمعيات والنقابات فلا مكان لها في دولة الخلافة، لأنها تقوم برعاية الشؤون وهذه مهمة الدولة. وهكذا تحفظ دولة الخلافة كيانها الداخلي من التدخلات الأجنبية المشبوهة، لتركز عملها على حمل الدعوة الإسلامية إلى الخارج، وهو عملها الأصلي في سياستها الخارجية.

سعارٌ أمريكي لتعويم النظام السوري تمهيداً للحل السياسي وتثبيتاً لمؤسسات الإجرام

كتبه الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي

كثيرةٌ هي التساؤلات التي تدور هذه الأيام حول حقيقة الموقف الأمريكي مما يجري في سوريا، وخاصة بعد المواقف والتصريحات الأمريكية الأخيرة، الواضحة تارةً، بينما يعتريها شيء من الغموض والتناقض والتخبط تارة أخرى إزاء موقف أمريكا من نظام عميلها أسد واستمراره في سدة الحكم من عدمه.

فما هي دلالات هذه التصريحات وما مدى جديتها؟!

وهل تعكس فعلاً توجهاً أمريكياً جاداً للمجاهرة بتعويم نظام أسد المجرم؟!

وما علاقة ذلك بالحل السياسي الذي وضعت أمريكا أسسه في جنيف1 عام 2012م؟!

وهل تفكر أمريكا فعلاً بسحب قواتها من سوريا على غرار أفغانستان والعراق؟!

وهل يمكن أن تفعل ذلك قبل أن تسبقها روسيا وإيران؟!

هذا ما سنحاول استعراضه والإجابة عنه في السطور القادمة بإذن الله.

ولنعد قليلاً للوراء، لنرى أنه ومنذ انطلاق ثورة الشام عام 2011م، أدركت أمريكا أنها ثورة متميزة عن باقي انتفاضات المنطقة، بوضوح أهدافها وصدق هتافاتها.

ومع اشتداد عودها واتساع رقعتها وسرعة ارتقاء وتبلور مطالب أهلها وتحديدهم لثوابت تضمن نجاحها، ازداد يقين أمريكا أن نظام عميلها أسد بات في خطر حقيقي محدق، وأنه لا بد لها من تحرك جاد وسريع للحيلولة دون سقوطه.

وكعادتها في التعامل مع عملائها، ردحٌ وتراشقٌ أمام وسائل الإعلام وتوافقٌ وتنسيقٌ خلفها، سعت أمريكا من وراء ستار لدعم عميلها ومدّه بأسباب الحياة عبر عملائها وأدواتها في المنطقة لكبح جماح الثورة والالتفاف على مطالب أهلها. وراحت تمده بالمهل الدموية واحدة تلو الأخرى، وراحت تتلطّى خلف الأمم المتحدة ومجلس الأمن، تظهر نفاقاً استياءها من الفيتو الروسي والصيني ضد أي قرار يدين عميلها أسد، بينما تضحك في الخفاء ملء فيها.

وعمدت إلى توزيع أقذر الأدوار على أعدائنا لإجهاض ثورتنا، فأوكلت إلى إيران وحزبها في لبنان والمليشيات الطائفية مهمة إنقاذ النظام، والبطش بمسلمي الشام، ليخضعوا ويقلعوا عن ثورتهم.

ولما عجزوا عن ذلك كان الضوء الأخضر الأمريكي لروسيا بالتدخل عام 2015م، في اليوم التالي للقاء أوباما بوتين في نيويورك.

فيما كان دور المكر والالتفاف والاحتواء من نصيب النظام التركي، ومعه كل من قطر والسعودية والأردن وكل من زعم نفاقاً «صداقة الشعب السوري»، فكان الضخ الرهيب للمال السياسي القذر، لشراء الذمم، وتجميد الجبهات، وحرف المسار، والدفع نحو جريمة الاقتتال بين الفصائل لقتل روح الثورة وتنفير الناس منها ولاستنزاف قوة الثورة والانشغال بالاقتتال عن إسقاط النظام، بالتوازي مع تقسيم المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وتسليط حكومات وظيفية على رقاب الناس لترهقهم وتشغلهم بقوت يومهم عن هدفهم الذي خرجوا لأجله، مع هدن كارثية ومفاوضات أثيمة يخوضها من نصّبتهم أمريكا كواجهة سياسية ليتحدثوا باسم أهل الشام، والثورة وأهلها منهم براء.

إذاً، ومنذ سنوات الثورة الأولى أطلق أوباما تصريحات مسرحية أن نظام الإجرام قد فقد شرعيته وأنه يجب أن يخضع للمساءلة، فكان أن استخدم النظام كل الأسلحة المحرّمة، بل المفضلة دولياً لوأد الثورة، كالكيماوي وغيره، فما كان من أوباما إلا أن سعى لتنفيس مشاعر الغضب والاحتقان بأساليب شيطانية شتى، مع إعطاء الطاغية مهلاً دموية متكررة، وفرصة تلو الفرصة، للقضاء على الثورة.

وسار على نهجه خلفُه ترامب، الذي قصف مطار الشعيرات ببضعة صواريخ، كانت مثار سخرية الناس وتأكيداً لحقيقة أن من يقف خلف نظام الإجرام ويمده بأسباب الحياة هو أمريكا.

واليوم، ورغم إدراك أمريكا التام أن عميلها في الشام قد احترقت ورقته وسقطت هيبته ولم يعد يصلح لتلبية مصالحها، تجدها تطالعنا بمواقف وتصريحات تبين حقيقة موقفها من استمرار عميلها في الحكم، ولو مؤقتاً.

فمنذ أكثر من عام، طالعنا جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي الأسبق إلى سوريا، بالقول إن «أمريكا لا تريد إخراج روسيا من سوريا ولا إسقاط النظام ولا تغيير بشار إنما فقط تعديل في سلوكه».

كما يوافق كلام جيفري ما قاله بلينكن، وزير الخارجي الأمريكي، قبل أيام: «لا نشجع التطبيع مع الأسد ولن نسمح بإعادة الإعمار حتى تتغير تصرفاته».

وفي مطلع الشهر الحالي أعلن الإنتربول الدولي عن رفع الحظر عن نظام الإجرام بعد إبعاده منذ عام 2012م.

فيما فتح النظام الأردني الحدود المغلقة منذ سنوات مع النظام المجرم عبر معبر جابر نصيب. خطوةٌ باركتها أمريكا ثم عادت وقالت إن موقفها من الموضوع «قيد الدراسة»، مع خطوات تطبيع اقتصادي وسياسي من خلال لقاءات مشتركة لمسؤولين أردنيين مع مسؤولين من نظام أسد، مع الحديث عن تسليم الغاز المصري والوقود الأردني إلى لبنان عبر سوريا.

أما إدارة بايدن فقد اتخذت قراراً بتخفيف بعض العقوبات المفروضة على أسد ضمن قانون قيصر، مع حراك سياسي مصري عراقي لإعادة نظام أسد إلى الجامعة العربية، وإعادة الإمارات والبحرين لفتح سفارتيهما في دمشق.

وقد عبر شكري، وزير الخارجية المصري، الناطق فعلياً بما تريده أمريكا عن أمله في أن «تُسفر الجولة المقبلة لأعمال اللجنة الدستورية عن تطورات إيجابية على مسار التسوية السياسية». تصريحٌ يؤكد خطورة لجنة صياغة الدستور كإحدى أدوات أمريكا القذرة للمضي قدماً في تطبيق خطوات الحل السياسي الأمريكي، والتي أنجزت حتى الآن ما يقارب 110 مواد بعيدا عن الضجيج والإعلام.

ويحضرنا هنا تصريح روبرت فورد آخر سفير أمريكي في سوريا: «سيبقى الأسد في السلطة، لا يوجد بديل عملي ولا يمكن تخيل طريقة تستطيع المعارضة السورية عبرها أن تكون قادرة على إجباره على التنحي».

فأمريكا حتى الآن لم تجد البديل العميل المناسب المقبول شعبياً القادر أن يحل محل بشار.

مع التذكير أن موقف إدارة بايدن الحالي من نظام أسد ليس جديداً. فقد قالها جون كيري عام 2015م، أن طاغية الشام «سيترشح في الانتخابات، وعلى المعارضة أن تحاول ألا ينجح».

فيما صرح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بصفاقة أن «النظام السوري لم يوفر حتى الآن البيئة الآمنة لعودة اللاجئين والنازحين بصورة مستدامة وكريمة». بمعنى أنه وبعد كل جرائمه مرحبٌ به إن أظهر شيئا من التغير في سلوكه الإجرامي.

ومعلوم أن بسام الصباغ لا يزال ممثلاً رسمياً للنظام لدى الأمم المتحدة.

أما صحيفة واشنطن بوست فقد نشرت مقالاً للكاتب جوش روجين يؤكد فيه أن «بايدن أعطى تأكيدات صريحة بأنه لن يعاقب المطبعين مع النظام السوري بموجب قانون قيصر».

فيما أعطت واشنطن الضوء الأخضر لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) لتوسيع تجارة النفط مع نظام أسد، علما أن أحد أهداف عملية غصن الزيتون وبعدها نبع السلام هو دفع الأكراد للارتماء بحضن النظام أكثر فأكثر.

ومن خلال ما سبق، يظهر جلياً محاولات تعويم النظام وإعادة الشرعية له عبر البوابة الاقتصادية والأمنية وحتى السياسية.

وخلاصة القول: فإن أمريكا ليس لديها خيار آخر سوى العمل على تعويم نظام عميلها أسد، كأمر واقع تفرضه على الناس، أملاً منها في كسر إرادتهم، والمحافظة على مؤسسات الدولة، لتعمل لاحقاً على حصر المشكلة بشخص الرئيس، تمهيداً للمرحلة الانتقالية، ولإتمام تنفيذ الحل السياسي الذي يفرضه البطش العسكري. بحيث تبقى المؤسسات القمعية، الأمنية والعسكرية، جاثمةً على صدور الناس، مع دستور علماني خالص يعلن الحرب على دين الله وعباده، مع محاولة تغيير شخص الرئيس إن رأت أمريكا عميلا مناسباً مع ظروف ناضجة لهذا العميل الجديد، وهذا بإذن الله لن يكون ما دام في مسلمي الشام عرق ينبض. فقد أقسموا على إسقاط النظام بدستوره وأركانه ورموزه ومؤسساته القمعية، وإقامة حكم الإسلام على أنقاضه عبر دولة الخلافة، مهما اشتدت الظروف وبلغت التضحيات. إذ لا تزال كل مقومات الانتصار حاضرةً لدينا، ولا يزال نظام الإجرام يعاني من كل عوامل التصدع والانهيار.

وما علينا إلا الأخذ بأسباب النصر، والالتفاف خلف قيادة سياسية تحمل مشروع خلاص من صميم عقيدة الأمة، ترسم لنا طريق الخلاص وخارطة الطريق للوصول للعاصمة دمشق، بعد التوكل الكامل على الله سبحانه، الذي وعد عباده بالنصر والتمكين، فقال عز من قائل: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

رئيسة وزراء الدنمارك تفتتح البرلمان بهجوم جديد على العائلات المسلمة

جريدة الراية

صرحت رئيسة وزراء الدنمارك أنه ينبغي تشكيل لجنة تركز على النساء المسلمات. وقالت في كلمتها في افتتاح البرلمان الدنماركي يوم الثلاثاء 5 تشرين الأول/أكتوبر: "في بعض الدوائر الدينية وفي بعض دوائر المهاجرين، تناضل العديد من الفتيات والنساء من أجل حرية عيش الحياة التي يرغبن في عيشها (...) كمجتمع يجب علينا الإصرار على أن قيمنا المشتركة - المساواة والحرية - يجب أن تنطبق على الجميع في الدنمارك". وتعقيبا على ذلك قال بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في الدنمارك: مرة أخرى، تقوم الحكومة بتصوير المرأة المسلمة بشكل سلبي وتثير إشكالية الإسلام تحت ستار المفاهيم المسيسة مثل "السيطرة الاجتماعية". وأضاف البيان: البرلمان نفسه الذي خاطبته رئيسة الوزراء يغرق في قضايا الاعتداء الجنسي التي شملت جميع الأحزاب البرلمانية تقريبا! لكن رئيسة الوزراء لديها الجرأة على الزعم بأن اضطهاد المرأة مشكلة تميّز "الأوساط الدينية"! ولفت البيان إلى: أنه يتم إطلاق مبادرة سياسية تلو الأخرى لفرض تغريب أسلوب الحياة على المسلمين بهدف تدمير الأسرة المسلمة، بالطريقة نفسها التي تفككت بها الأسرة الغربية، من خلال التلاعب المستمر وخطاب الكراهية ضد الإسلام والمسلمين من على منبر البرلمان الدنماركي، ويُحرَم الشعب الدنماركي في الوقت نفسه من فرصة فحص الإسلام دون تحيز، وهو أسلوب الحياة الوحيد الذي يمكن أن يحرر المرأة في الغرب من وجهة النظر المنحطة.

يوميات رجل دولة

محمد العربي زروق..

الرّجل الذي قال لا للاحتلال

الأيام دُول وللتاريخ مفاصل تتغير فيها مجريات الأحداث ويتأثر بها مصير الشعوب والأمم، فيُرفع أقوام ويُذل آخرون، حركة التاريخ هذه تسير وفق سنن ثابتة أجراها الله عزّ وجلّ على خلقه بمنتهى الحكمة والعدل ودون محاباة لمسلم على كافر متى انحرف وظلّ مصداقا لقوله تعالى «ذلك بأن الله لم يك مغيّرًا نعمةً أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»(الأنفال 53). كما جاءت السنة المطهرة بالتفصيل مبينة أن عملية التغيير مركزها إتباع كتاب الله وذلك في قوله الله صلى الله عليه وسلّم «إنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بهذا الكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ به آخَرِينَ».

هذه الفتن والأحداث الحارقة تفجّر كذلك طاقات هائلة كانت مهملة وتبرز الفارق بين من دان نفسه وأعدّ العدّة لهذه المواقف وبين الشعوب الجامدة الغارقة في الأهواء والأماني. تفرز كذلك معادن البشر وطينتهم حين يتميز الخبيث من الطيب يُقال فتن الذهب أي وضعه في النّار ليختبره، فالفتنة حارقة وأشدّها فتنة الكفر، وقد حذرنا الله منها في قصة الملكين هاروت وماروت حين ورد فيها قوله تعالى «وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر».

إلى يوم الناس هذا، مازلت تونس تتجرع ويلات زلزال يوم 12 ماي 1881م والدخول في فتنة الاحتلال الفرنسي المسمى زورا وبهتان بالحماية، يومها لم يترك الجنرال برايار والقنصل الفرنسي بتونس روسطان للصادق باي أكثر من ثلاث ساعات لتوقيع وثيقة الاستعمار فنادى بالمستشارين والوزراء، وعند الاستشارة رفض العربي زروق بشدة التّوقيع على المعاهدة واعتبر أنها تمثل استسلاما وتسليما لتونس للأعداء.

من هو البطل محمد العربي زروق ؟

ولد محمد العربي زروق بتونس العاصمة سنة 1823م وتعلم بها، والتحق في شبابه بالكلية الحربية بباردو، وتخرج من هذه الكلية بامتياز وبرتبة ملازم، وهو شديد الغيرة على المصلحة العامة ومحب للفقراء. وتدرج في سلم الوظائف إلى أن انتهى به المطاف ليصبح أمير لواء ثم مديرا للمدرسة الصادقية، وكان يحذق أكثر من لغة أجنبية. وبفضل مواهبه المتعددة وحسن سلوكه اختير ليكون رئيسا لبلدية العاصمة، ثم كان أحد أعضاء مجلس الشورى الذي تأسس للنظر في درس ميزانية البلاد وإبداء الرأي في مشاريعها.

موقفه من معاهدة باردو المشئومة

لقد رفض محمد العربي زروق رفضا قاطعًا فكرة التّوقيع على معاهدة باردو المكونة من عشرة بنود وتقضي باحتلال البلاد التّونسية من قبل فرنسا تحت مسمى «الحماية»، فعند وصول القوات الفرنسية إلى قصر باردو يوم 12 سنة 1881م دخل الجنرال الفرنسي «بريارد» والقنصل الفرنسي بتونس «روسطان» على الباي. وتمّ عرض المعاهدة التي تم إعدادها سابقا بالتّنسيق مع الوزير الأكبر ورجل فرنسا بتونس مصطفى بن إسماعيل للتّصديق عليها بعلم من الباي، فجمع الباي مجموعة من كبار السّياسيين بالبلاد للإيهام بأنّه يستشيرهم في الأمر وأنه لا علم له بالمعاهدة.

خلال هذا الاجتماع الصوري انقسم المجتمعون إلى قسمين شقّ مع التوقيع وقبول دخول الاستعمار لبلادنا وهم الأغلبية وقسم آخر رفض ودعوا إلى المقاومة وهم محمّد الدلاجي شيخ المدينة وأحمد بلخوجة شيخ الإسلام وعلى رأسهم أمير اللواء ورئيس بلدية تونس محمد العربي زروق الذي رفض مطلقا إلى حدّ التلاسن مع الباي الذي وقّع الاتفاقية قائلا: «لم تبق فائدة في المقاومة لقد شغلتنا أهواؤنا عن الاهتمام بأيّ شيء سواها أتوني بالقائد الفرنسي لنمضي المعاهدة ولينتهي كل شيء».

يورد الشيخ الفاضل بن عاشور في مقال نشره بجريدة الزهرة سنة 1947 أن العربي زروق قال للباي «لابد من انتقال سيدنا إلى تونس وهناك يجتمع حولك نحو من 60 ألف مقاتل من أمتك ويقضي الله بيننا» فأشار الباي بيده إلى العسكر المحاصر للقصر فقال العربي زروق «من هنا تبدأ المعركة» فقال الباي «أتريد أن تخضب هذه اللحية بالدم ؟» فصاح العربي زروق قائلا «يذهب رأس واحد خير من ذهاب رؤوس امة بأكملها» فقام الباي غاضبا وانفض الاجتماع وأمضى الباي المعاهدة وأرسل إلى العربي زروق أمرا بلزوم بيته وأعلن أنه معزول من جميع وظائفه، كما جاء في كتاب «صفوة الإعتبار في مستودع الأمصار و الأقطار» ج3 ص135 لمحمد بيرم الخامس يرد فيه مُعارضة {محمد العربي زروق} توقيع شروط المعاهدة، نوردها في شكل حوار باللسان الدارج وبتصرّف بين الباي والمستشارين»:

- مصطفى بن إسماعيل: سيدنا البلاد ضعيفة ما عندهاش جهد قدام قوة فرانسا.

- أحمد زروق: ما عندناش سلاح و ما ننجموش نلموا أكثر من ألف عسكري.

- محمد خزندار: الأهالي معدمين ما يكسابوا شيء.

- العزيز بوعتور: جيش فرانسا احتل فريقا و بنزرت و وصل حتى للجديدة و اشكون باش يرجعوا على الدخول للمحروسة تونس.

- (م.العربي زروق): يا سيدنا الواجب والحق والشرف والأمانة تحتم علينا باش ما نقبلوش تصحاح (الإمضاء) هالشروط، ومن باب النصيحة الصادقة لسيدنا نقول اللي الضرر والمكروه اللي نخافوا منهم كيف ما يتمش التصحاح، راهو باش ياقع لا محالة بعد التصحاح، وأنه التمسك بالحق والبراءة من الأصل ومن البداية أسلم وأشرف.

- محمد البكوش: يكون في علمك أنه كيف سيدنا ما يصححش يتخلع بعيد الشر والله لا يقدرو ينصبوا على العرش خوه محمد الطيب اللي حاضر باش يصحح وقابل الشروط الكل.

- (م.العربي زروق): مستحيل الرعية تقبل إنها تبايع وتطيع الطيب، ولو فرضنا قهرونا وقهروا سيدنا، يكون سيدنا على شرفه ويكبر في عينين الرعية، ولربما تضطر الدول الأخرى باش تتدخل بوجه تتقد فيه أحوالنا ويعلى مقدار سيدنا.

- الصادق باي: ما تعرفش يا سي العربي أنه كيف ما نقبلش الشروط معناها الموت النافع.

- (م.العربي زروق): يا سيدنا هذا يشرفك ويعزك، توّا ما بقاش وقت لتأخير إلي اتفقنا عليه أمس، من انتقال سيدنا لتونس، ولغادي يتجمع حولك ستين ألف مقاتل من أمتك، ويقضي الله بيننا

(وكان جواب الباي إشارة حزينة بيده إلى العسكر الفرنسي المحاصر لقصر سعيد).

- (م.العربي زروق): من هنا تبدى المعركة.

- الصادق باي: (متوجها للمجلس وهو في أشد الغيض والاضطراب ومشيرا بإصبعه للعربي زروق) هذا يحب ها اللحية هاذي تتمرغد (تتمرغ) بالدم.

- العربي زروق: موت واحد خير من موت الرعية بكلها.» انتهى الحوار

وقام الباي غاضبا، وفضّ الاجتماع، ووقّع على المعاهدة بسرعة وأصدر أمره بعزل العربي زروق من جميع وظائفه.

وجُعلت عليه بعد ذلك رقابة في داره وحُجّر عليه مُخالطة الناس، وكانت أحياناً تصله بعض أخبار المقاومة. ويظهر أن البعض من أقواله وصلت للباي وللفرنسيين أيضا، ولذلك وقع التفكير في التخلص منه نهائيا بقتله.

الالتجاء للخارج

تمت محاصرة العربي زرّوق في الحي الذي يقطنه، ولم يُسمح له بالتّواصل مع المواطنين خوفا من أن يكون لموقفه الرّافض لدخول الفرنسيّين البلاد تأثير على بقية السّياسيين والأهالي فتؤول مخططات الفرنسيين إلى خُسران مبين. وأمام كثرة الجواسيس، التي ملأت الحي الذي يقطنه، تخلّى عنه جميع الأصدقاء والخلاّن، ولم يعد يدخل بيته إلا أفراد عائلته وطبيبه الإيطالي الخاص الذي يدعى «موناييبني». وفي هذا الوضع الصّعب، قضى الرّجل أكثر من شهرين في داره معتقلا، وكانت أحيانا تصله أخبار سارة عن تحرّكات الشعب للثّورة، ويظهر أن البعض من أقواله وصل للباي وللفرنسيين أيضا، ولذلك وقع التفكير في التخلص منه نهائيا بقتله.

وبلغ محمد العربي زرّوق مسعى التخلص منه، عندها بدأ يفكر في الإلتجاء للخارج.

وفي يوم خروجه من داره بـ(نهج الحكام) وهو يوم 18 جويلية 1881، تمكن العربي زروق ومن باب خلفي من منزله من أن يخرج ليلا ويخترق بعض الأزقة الضيقة من المدينة العتيقة ليصل فيما بعد إلى السفارة البريطانية بتونس والكائنة في مدخل باب البحر.

ووفرت له السفارة البريطانية بتونس بعد أيام قليلة عملية خروجه على متن جوالة بريطانية وقصد إسطنبول، أين استقبله {خير الدين باشا} وأكرمه، إلى أن غادر تركيا ليستقرّ نهائياً في المدينة المنورة، أين ظلّ يكرم الحجاج من أبناء وطنه، كما كان حريصا على أن يتلقى أخبار بلاده عن طريقهم إلى أن توفّي يوم 6 جوان 1902.

بورقيبة وسياسة التعتيم على العربي زروق

بعد خروج فرنسا من تونس اقترح علي البلهوان رئيس المجلس البلدي لمدينة تونس إطلاق اسمه على الساحة التي كانت تسمى بساحة لافيجري في مدخل المدينة العتيقة، غير أن مقترحه قوبل بالرفض من قبل الحبيب بورقيبة، فأطلق اسمه على نهج تيار (Rue Thiers) المتعامد مع شارع الحبيب بورقيبة في قلب مدينة تونس. ولكن بعد مدة تحول اسم نهج العربي زروق إلى نهج ابن خلدون بسبب حرص بورقيبة على عدم تخليد اسم هذا الوزير المصلح والمناهض للاستعمار.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG